وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2015

مذكرة بعنــوان:

معالجــة آثار التضخم على القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
– بولجمر رشيـد
–حمدوش صليحة

إشراف الأستاذة :
– باي مريم

السنة الجامعية: 2015/2014

وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2015

مذكرة بعنــوان:

معالجــة آثار التضخم على القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
– بولجمر رشيـد
–حمدوش صليحة

إشراف الأستاذة :
– باي مريم

السنة الجامعية: 2015/2014

دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اِعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون

إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)

صدق الله العظيم

"اللهم إذا أعطيتني مالا، فلا تأخذ سعادتي

وإذا أعطيتني قوة فلا تأخذ عقلي وإذا أعطيتني نجاحا

فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي".

اللهم آمين

SbC 031 000 865

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد وذلك الشكر كله وإليك يرجع الفضل كله علانية وسره، وبعد:

في براية وخاتمة كل عمل نحمد الله الذي لا تعد نعمه

ولا تحصى أرزاقه علينا لا تعدها

ولا يلقيها نفوذ، ونشكره على معرفته لنا في إتمام هذا المشوار وندعوه عز وجل

أن يوفقنا في الحياة العملية والشخصية

أمين

□إنه من دواعي سرورنا أن نتقدم بالشكر الجزيل مع الامتنان إلى كل من ساعدنا

□وقدم لنا يد العون من بعيد أو قريب لإنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذة

□المحترمة والمشرفة على هذا العمل "باي مريم"

□ التي لم تبخل علينا بالنصح والإرشاد .

□كما نشكر عائلتنا التي تستحق حقا الشكر على تشجيعها

□لنا أثناء طور فترة الدراسة .

□إليكم جميعا نهدي هذا الجهد .

إهداء

الحمد لله الذي سبح له ما في السماء والأرض الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا هدينا،

فسبحانك عدد مخلوقاتك وسعة كونه وجلالة عظمتك إرحمنا يا أرحم الراحمين ووفقنا فيما تحب وترضى.

والصلاة والسلام على سيدنا سيد الخلق كله الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة إلى أمته جمعا.

إلى التي أرها نوا بين الضباب وأرها مرسى في البحار ، التي يصرخ الفؤاد لبعدها وتعمى الأعين لفراقها

التي عانت حتى أوصلتني إلى ما أطمح إليه إلى أغلى ما أملك في الوجود —أمي نعيمة-

إلى الذين أحتمي بهما وحب الحياة وأرجع إليهما في الأزمات ولم يبخلا علي في شيء وأراداني

أن أبلغ المعالي وكانا مثلا لي في التواضع والعمل والصبر وطاعة الله عز وجل إخوتي (وحيد ويحي).

إلى من غمرتني بالحب والعطف والحنان أخواتي وزوجات إخوتي سامية ، إبتسام، لبنى، وهيبة ، سلمى وتارة.

إلى بهجة العائلة وأحب أفراد عائلتي غيث.

إلى التي كانت معي طيلة مشواري الدراسي وشاركتني هذا الإنجاز المتواضع — صليحة-

وإلى الأستاذة التي ساعدتنا وكانت لنا نعم العيون الأستاذة المحترمة "باي مريم".

إلى جميع أصدقائي وزملائي الذي ساعدوني في دراستي وحياتي خالد، مهدي، رابح وصابر.

إلى جميع من لم يدركهم قلمي لكن مع دائما في قلبي أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

رشيد

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

والصلاة والسلام على رسول الله خير من دعى

إلى الهدى والموعظة الحسنة، برأنا بأكثر من بر وقاسينا أكثر من هم وعانينا كثيرا من الصعوبات

وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليلي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل فأهدي ناتج عملي إلى: منارة العلم والإلهام المصطفى إلى الأمي الذي علم المعلمين

إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أغلى إنسانة في الوجود،إلى التي لا يوفي قدرها أي كلام وعمل، إلى من علمتني وقوفها

إلى جانبي كيف أنظر إلى من منحتني من غير أن تسألني، أمي الحنونة : "عائشة" أطال الله عمرها وحفظها.

إلى مثلي في الحياة، إلى من حرم نفسه ليعطينا

إلى من حمل هموم الدنيا وشقائها كي تكون لنا مكانة بين الناس،

إلى من تحر الصعاب ليوصلنا إلى ما نحن عليه الآن ، إلى أبي العزيز: "شعبان" أطال الله عمره وحفظه

إلى من ترعرعت وعشت بينهم ويلج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي "لبنى"، "وداد"، "زهرة"، وإلى محبوبة العائلة "نرهان".

إلى عائلتي الكبيرة "عمي، خالتي، أخواي ، وجدتي الحبيبة"

إلى من شاركني مشواري الدراسي وأنجز معي هذا العمل "رشيد"

إلى أستاذتنا الكريمة "باي مريم" التي أشرفت على هذا البحث إلى صديقاتي كل باسمها،

وإلى كل زميلاتي في الدراسة الجامعية .

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي أهدي ثمرة جهدي.

صليحة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

البسملة	
دعاء	
شكر و تقدير	
إهـــداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول: ظاهرة التضخم مسبابتها وأدوات الحد منها	
تمهيد :	**02**
المبحث الأول:مفهوم ظاهرة التضخم وأنواعها	**03**
– المطلب الأول: تعريف ظاهرة التضخم	**03**
– المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	**04**
أولا: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي	**04**
ثانيا: تفسير التضخم حسب النظرية الكنزية	**07**
ثالثا: تفسير التضخم حسب المدرسة المعاصرة لكمية النقود	**08**
– المطلب الثالث: أنواع التضخم	**09**
أولا: من حيث حدة التضخم	**09**
ثانيا: من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار	**10**
ثالثا: من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج	**11**
المبحث الثاني: مسببات التضخم أثاره وقياسه	**13**
– المطلب الأول: أسباب نشوء التضخم	**13**
أولا: التضخم العائد لحجم الطلب	**13**
ثانيا: التضخم الناشئ عن التكاليف	**13**
ثالثا: التضخم المشترك	**13**
رابعا: التضخم المستورد	**13**
– المطلب الثاني: الآثار المختلفة للتضخم	**14**
أولا: الأثر على عدالة توزيع الدخل	**14**
ثانيا: تحليل الادخار والحد من الاستثمار	**15**

ثالثا: الأثر على أسعار الفائدة	15
رابعا: الأثر على التجارة الخارجية	15
– المطلب الثالث: أساليب قياس قيمة التضخم	16
أولا: طريقة الأرقام القياسية	16
ثانيا: طريقة الفجوات التضخمية	17
ثالثا : طريقة فائض المعروض النقدي	17
المبحث الثالث: وسائل مكافحة التضخم	18
– المطلب الأول: السياسة النقدية	18
أولا: تعريف السياسة النقدية	18
ثانيا: أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم	18
– المطلب الثاني: السياسة المالية	20
أولا: تعريف السياسة المالية	20
ثانيا: أدوات السياسة المالية للحد من التضخم	20
خلاصة	22
الفصل الثاني: أثار التضخم على القوائم المالية	
تمهيد	24
المبحث الأول: إشكالية القياس المحاسبي	25
– المطلب الأول: مستويات التغير في الأسعار	25
أولا: التغير في المستوى العام للأسعار	25
ثانيا: التغير في المستوى الخاص للأسعار	25
ثالثا: التغير في المستوى النسبي للأسعار	28
– المطلب الثاني: القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية	29
أولا: مفهوم التكلفة التاريخية	29
ثانيا: العناصر الفكرية التي يرتكز عليها مبدأ التكلفة التاريخية	29
ثالثا: الإنتقادات الموجهة إلى مبدأ التكلفة التاريخية	30
– المطلب الثالث: محاسبة التغيرات في المستوى العام للأسعار	31
أولا: أسس الأرقام القياسية للأسعار	31
ثانيا: أسس تعديل القوائم المالية	32

ثالثا: خطوات تعديل القوائم المالية	33
رابعا: تصنيف بنود القوائم المالية	34
خامسا: تعديل بنود معينة من التغيرات في المستوى العام للأسعار	34
المبحث الثاني: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية	37
– المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	37
أولا: مفهوم القوائم المالية	37
ثانيا : أهداف القوائم المالية	37
ثالثا: خصائص القوائم المالية	38
– المطلب الثاني : مكونات القوائم المالية	38
أولا : الميزانية	39
ثانيا: جدول حسابات النتائج	40
ثالثا: جدول سيولة الخزينة	40
رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة	41
خامسا: ملحق القوائم المالية	42
– المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية	42
أولا: تعريف تحليل القوائم المالية	42
ثانيا: أهداف تحليل القوائم المالية	42
ثالثا: مستويات تحليل القوائم المالية والأطراف المهتمة بالتحليل	43
رابعا: أدوات تحليل القوائم المالية	43
المبحث الثالث: أثر التضخم على القوائم المالية	45
– المطلب الأول: أثر التضخم على المبادئ والقروض المحاسبية	45
أولا : فرض وحدة القياس النقدي و التغيرات في الأسعار	45
ثانيا : ثبات طرق القياس و التغيرات في الأسعار	45
ثالثا : موضوعية القياس في المحاسبة في ظل تغير الأسعار	45
رابعا : الأهمية النسبية و التغيرات في الأسعار	46
خامسا : مبدأ الإفصاح المحاسبي	46
سادسا : مفهوم الحيطة و الحذر و التغيرات في الأسعار	46
سابعا : مفهوم المحافظة على رأس المال و تغير الأسعار	47
– المطلب الثاني: أثر التضخم على قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج.	47

أولا: أثر التضخم على عناصر قائمة الميزانية	**47**
ثانيا: أثر التضخم على عناصر جدول حساب النتائج.	**49**
– المطلب الثالث: موثوقية القوائم المالية في ظل التضخم	**50**
أولا: عدم قابلية المعلومات المالية للمقارنة وعدم التجانس	**50**
ثانيا: نقص ملائمة المعلومات المالية	**51**
ثالثا: نقص الموثوقية في المعلومات المالية	**51**
خلاصة	**54**
الفصل الثالث: معالجة آثار التضخم على القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية	
تمهيد	**56**
المبحث الأول: معيار المحاسبة الدولي IAS15	**57**
– المطلب الأول: مضمون المعيار	**57**
– المطلب الثاني: الإيضاحات التي جاءت في المعيار	**58**
– المطلب الثالث: الاستجابات لتغيرات الأسعار	**59**
أولا: منهج القوة الشرائية العامة	**59**
ثانيا: منهج التكلفة الجارية	**59**
ثالثا: الوضع الحالي	**60**
المبحث الثاني: معيار المحاسبة الدولي IAS29	**62**
– المطلب الأول: مضمون المعيار	**62**
– المطلب الثاني: هدف المعيار وأهميته	**63**
أولا: هدف المعيار	**63**
ثانيا: أهمية المعيار	**63**
– المطلب الثالث: طرق تصحيح القوائم المالية وفق المعيار IAS29	**64**
أولا: طريقة التكلفة التاريخية المعدلة	**64**
ثانيا: طريقة القيمة الجارية	**67**
خلاصة	**70**
خاتمة	**72**
قائمة المصادر و المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أثر التضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة	**53**
02	التميز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية في قائمة الميزانية	**65**

مقدمـة

تتخذ المحاسبة من النقود وحدة للقياس وأساس للتسجيل في السجلات المحاسبية باعتبارها وسيلة للتبادل و مقياسا للقيم و يفترض أيضا أنها ثابتة لا تتغير. إلا أن قيمة النقود ليست ثابتة و قيمتها تتمثل في قوتها الشرائية التي تتغير من زمن لآخر لأسباب عدة، ومن هذه الأسباب ارتفاع المستوى العام الأسعار، المتمثل في ظاهرة التضخم التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء. ولا بد من الإشارة إلى أنه في ظروف التضخم و ارتفاع الأسعار التي تسود الاقتصاد العالمي مع التقدم التقني السريع هذه الأيام في مختلف المجالات فأن السلع و الخدمات تفقد القيم النقدية المسجلة بالدفاتر بالتكلفة التاريخية كثيرا من مصدقاتها حيث أن النظام المحاسبي التقليدي لا يستطيع أن يعطي و يقدم الخدمات المرجوة منه، مما أدى إلى البحث عن أساليب جديدة للمحاسبة يمكن من خلالها التغلب على العقبات الناتجة عن التكلفة التاريخية.

ونتيجة لآثار التضخم على مستوى المحاسبة، تعددت الدراسات الأكاديمية حول هذه الظاهرة من أجل تحديد ماهيتها وأسبابها ومعرفة مختلف أثارها على القياس والإفصاح المحاسبيين لمحاولة تجنبها ومعالجتها من خلال معايير المحاسبة الدولية.

وأما في دراستنا هذه سنحاول الكشف عن أثار التضخم على القوائم المالية وكيفية معالجة هذه الآثار وفق معايير المحاسبة الدولية.

طـرح الإشكاليـــــة:

من خلال ما تقدم سابقا فإن الإشكالية الرئيسية لبحثنا تتمثل فيما يلي:

ما هي الآثار المترتبة عن التضخم التي تمس القوائم المالية ؟ وكيف يمكن معالجة هذه الآثار وفق معايير المحاسبة الدولية ؟.

وللإحاطة الكاملة بالموضوع يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي ظاهرة التضخم ؟ وماهية أسباب نشوئها ؟.
- ما هي انعكاسات التضخم على موثوقية القوائم المالية ؟.
- ما هي الوسائل التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية لمعالجة أثار التضخم على القوائم المالية ؟.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الدافعة لاختيارنا هذا الموضوع تتجلى فيما يلي:

- معرفة الآثار البالغة لظاهرة التضخم على القوائم المالية، وما ينتج عنها من تضليل لمستعمليها.
- جاءت هذه المحاولة بوجه جديد من خلال تقديم الموضوع في سياق معايير المحاسبة الدولية.
- قيمة و أهمية الموضوع .

– رغبة الباحث في التعرف على المعالجات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية فيما يخص القوائم المالية.

أهـــداف الدراسـة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– معرفة ظاهرة التضخم وأسباب نشوئها، ومعرفة كذلك مختلف عناصر القوائم المالية التي تمسها هذه الظاهرة.

– التطرق إلى الخصائص التي يجب توفرها في القوائم المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

– التعرف على معايير المحاسبة الدولية التي عالجت أثار التضخم على القوائم المالية.

–الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث مستقبلا.

أهميـــــة الدراســـة:

إن دراستنا للتضخم و القوائم المالية دراسة تعريفية و تحليلية، بالتطرق إلى مختلف جوانبها وكذا مسبباتها، أثارها و طرق معالجتها.

و من جهة أخرى تتمثل أهمية البحث في الموضوع كونه من المواضيع التي لا تعطى لها الأهمية الكافية في الإصلاحات و السياسات المطبقة في بعض الدول.

المنهـــج المتبـع:

في ضوء طبيعة الدراسة و الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال وصف ظاهرة التضخم بدقة، و كذا القيام بالتحليل الموضوعي لمختلف الأسباب المؤدية لها و النتائج المترتبة عنها.

هيكل الدراســـة:

لإنجاز هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة شاملة للموضوع ككل، حيث تناولنا في الفصل الأول مفهوم ظاهرة التضخم وأنواعها، مسبباتها، آثارها و قياسها و في الأخير وسائل مكافحتها.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة إشكالية القياس المحاسبي، و القياس المحاسبي وفق مبدأ التكلفة التاريخية، و في الأخير تطرقنا إلى آثار التضخم على القوائم المالية.

أما الفصل الثالث كانت الدراسة تتمحور حول دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة آثار التضخم على القوائم المالية، و تتمثل هذه المعايير في معيار المحاسبة الدولي الخامس عشر المعلومات المتعلقة بآثار التغير في الأسعار، و معيار المحاسبة الدولي التاسع العشرون التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

الفصل الأول :

ظاهرة التضخم – ماهيتها – أسبابها – وسائل مكافحتها

- المبحث الأول : مفهوم ظاهرة التضخم و أنواعها

- المطلب الأول : مفهوم ظاهرة التضخم
- المطلب الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
- المطلب الثالث : أنواع التضخم

- المبحث الثاني : مسببات التضخم و آثاره و قياسه

- المطلب الأول : أسباب نشء التضخم
- المطلب الثاني : الآثار المختلفة للتضخم .
- المطلب الثالث : أساليب تقدير التضخم .

- المبحث الثالث : وسائل مكافحة التضخم .

- المطلب الأول : السياسة النقدية و دورها في الحد من التضخم.
- المطلب الثاني : السياسة المالية و دورها في الحد من التضخم

تمهيـــــد:

تعاني الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من مشكلة اقتصادية تكاد تتصف بالانتظام والتكرار في حدوثها وهي ظاهرة التضخم، فلقد كان وجود هذه الظاهرة مند عصور قديمة ، فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة مما يؤدي إلى تغير قيمة العملة وحصول ارتفاعات في أسعار مختلف السلع والخدمات والتي يصاحبها آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وكنتيجة لأثار التضخم على مستوى الاقتصادي الوطني دفع المهتمين بالاقتصاد إلى دراسة هذه الظاهرة وتحديد مفهومها لمعرفة متى يمكن القول بأن هناك فجوة تضخمية تستدعى معالجتها وسعوا إلى البحث عن السبل الكفيلة التي تمكن من قياس معدلاتها وكذلك محاولة إيجاد حلول تحد من تطورها وتقلل من آثارها، حيث ردت أسباب ظهور التضخم إلى عوامل اختلفت باختلاف تفسيرات الاقتصاديين لها، وإن تعددت الأسباب فإنه في الأخير هناك فجوة تضخمية يجب الحد منها مما يستدعى إلى وضع الأدوات الكفيلة بكبح جماحة والقضاء عليه.

لقد تطورت الدراسات الخاصة بمشكلة التضخم حديثا وهذا في العقد الثاني من القرن العشرين وذلك ضمن التوسع في الدراسات الاقتصادية التي قام بها الاقتصاديون الحديثون وعلى الأخص صندوق النقد الدولي ووكالات منظمة الأمم المتحدة، ففي هذا الفعل سنتناول أهم الجوانب المتعلقة بظاهرة التضخم مفهومها، العوامل التي تؤدي إلى نشوءها، تأثيراتها، طرق قياسها، وفي الأخير نخرج إلى الأدوات الكفيلة بمعالجتها والحد من تطورها.

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة التضخم وأنواعها:

لقد كان استخدام مصطلح التضخم الاقتصادي متداولا في كثير من الأحيان لكن رغم ذلك فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن مفهوم لأنه لا يمكن ربط هذه الظاهرة الاقتصادية بعامل واحد فقط بل إنها تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية ، فإن هناك من يربط مفهوم التضخم بالأسباب المنشأة له وهناك من يعرفه بناءا على خصائصه ومظاهره.

المطلب الأول: تعريف طاهرة التضخم:

يعرف التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتوفر أسباب معينة منها زيادة كمية النقود وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الإنفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات، فالتضخم إذن يعني أن هناك عدم توازن بين السلع والخدمات المعروضة وبين ما يحتاجه الأفراد وما يطلبونه منها مما يترتب على هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار.[1]

كما عرف التضخم على أنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات عبر الزمن،[2] وبالتالي لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لا بد من توافر شرطين أساسين هما : [3]

1- ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار، بينما إذا كان هناك ارتفاع في أسعار بعض السلع أو عدد محدد منها فإنه لا يعد تضخمها،لأنه قد يكون هذا الارتفاع خاص بظروف تتعلق فإنتاج هذه السلع لظروف طبيعية مؤقتة ، كما هو الحال في ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية بسبب وجود عجز في إنتاجها.

2- أن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية، أي يكون على المدى الطويل وبالتالي، فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ظروف طارئة أو عارضة في أحد الفصول أو أحد السنوات لا يعد تضخما لأنه لا يتسم بصفة الاستمرارية وبالتالي فإن التضخم يتمثل في الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود، وذلك لأن القوة الشرائية لوحدة من النقود ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار.

---

[1] خالد أحمد سليمان شبكة ، **التضخم وأثره على الدين**، دار الفكر الجامعي، طبعة 2008، ص 11.

[2] على عبد الوهاب نجاء، **الاقتصاد الجزئي**، دار التعليم الجامعي، طبعة 2014، ص 252.

[3] المرجع السابق، ص 252.

وعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض مع السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة .[1]

أما معدل التضخم فيعبر عنه بنسبة التغيير في المستوى العام للأسعار . ويجرى حسابه وفقا للمعادلة التالية :[2]

$$\frac{Pt - Pt1}{Pt1} x100$$

حيث: نرمز P_t، P_{t1} لمستوى الأسعار في السنة الجارية والسنة التي سبقتها على التوالي .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم:

تختلف تفسيرا ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة الأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الاقتصادية التي عرفت التضخم.

أولا : تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي:

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود، التي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل ونفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي جون لوك(1632–1704م) ودافيد هيوم(1773–1836م) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو(1689–1755م) .

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود بأنها تمثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، فهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغيير الحاصل في الطلب أو التغيير الحاصل في العرض أو التغيير الحاصل في كليهما.[3]

ومن الفروض والدعائم التي ترتكز على هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي: [4]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص 155.

[2] المرجع السابق، ص 155.

[3] كركاشة حسين، **أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قا صدي مرباح، ورقلة 2012/2011، ص 6.

[4] المرجع السابق، ص 7.

1- كمية النقود تناس طرديا مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار بنفس النسبة، والعكس صحيح.

2- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.

3- تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت النقود الشرائية للنقود.

4- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض، أي إذا زادت كمية النقود المتبادلة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقض العرض لها.

5- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ويمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين.[1]

1- معادلة التبادل لفيشر :

تقوم هذه النظرية على أنه التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوة العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى، فوفق هذا المفهوم صيغة معادلة التبادل من طرف الأمريكي إفرنج فيشر سنة 1911م، والذي يرى أن الطلب على النقود لغرض المبادلة يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة ، ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أساسها أي مبادلة تجري بين البائع والشاري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تم تبادلها، ففي اي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P)، وعليه فإن قيمة (P.T) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M)مضروبا في سرعة تداول النقود (V)، ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية : M x V= P x T

M : كمية النقود، V : سرعة تداول النقود فهي ثابتة ومستقلة عن باقي متغيرات

P: المستوى العام للأسعار، T: كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة تعتبر ثابتة في الأمد القصير، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغيير كمية النقود يجب أن تكون الكمية المعروضة من السلع ثابتة.

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية: $P = \frac{(M\ x\ V)}{T}$

ويتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود، وأن التغيير في السعر يكون بنفس التغيير في كمية النقود مع ثبات كل من V, T ورغم القبول العام لمعادلة التبادل لفيشر ،إلا أنه سجلت عليها بعض الانتقادات والتي من أهمها:

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري للنشر، الأردن، عمان، طبعة 2010، ص 85.

– أن كمية المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الإنتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، مما ينجر عنه أن كمية المبادلات تحتوى على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس.

– صعوبة تحديد السعر (P) في هذه المعادلة.

– بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها ، كما يمكن أن لا تكون ثابتة .

2– معادلة كمبردج للأرصدة النقدية :

يعود لألفرد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبردج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، ترتكز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغيير مستوى الدخل.

يتركز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة ، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة : $M = K \times Y \times P$

M: كمية النقود، وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها عل شكل نقدي سائل، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي تستند إليه في تحليله.

Y: الناتج الوطني الحقيقي ، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ،أي أن هذه المعادلة تركز على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدرا في شكل معاملات عينية .

P: مستوى الأسعار.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبردج للأرصدة النقدية هو ما يلي: [1]

1. العلاقة بين التفضيل النقدي(K) ومستواه الأسعار(P) هي علاقة عكسية .
2. العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية .
3. اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط.

وكفائدة مستخلصة من النظرية الكمية للنقود أنه كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في إحداث التضخم، وبينت الخلل الذي يمكنه أن يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار، لكنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة لها.

[1] كركاشة حسين: مرجع سبق ذكره، ص 9.

3- الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي في مجال تفسير التضخم:

يمكن حصر الانتقادات الموجهة لنظرية الكلاسيكية في النقاط التالية: [1]

- ليس من الصحة القول بأن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة ، لأن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب يؤدي إلى التغير في الأسعار ، وذلك قد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء زيادة النقود المتداولة بدلا من إنفاق نقودهم على السلع، كذلك يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة التغير الحاصل في كمية النقود لكن ليس بنفس النسبة فيمكن أن ترتفع الأسعار بنسبة أقل من الزيادة في كمية النقد.
- اعتبرت هذه النظرية أن للنقود وظيفة واحدة وهي كونها وسيط للمبادلات دون النظر للوظائف الأخرى كاعتبارها مخزونا للقيمة.
- تفترض النظرية الكمية بأن العنصر الفعال في معادلة التبادل هي كمية النقود كمؤثر على الأسعار.
- لا يمكن التسليم بتحقيق التشغيل الكامل بصفة دائمة ،لأن الواقع يمكن تحقق هذا بصفة دائمة.
- يعاب على التحليل الكلاسيكي أيضا تجاهله لأثر التغير في سعر الفائدة على مستوى الأسعار .

ثانيا : تفسير التضخم حسب النظرية الكنزية:

أتت النظرية الكنزية بأدوات جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل 1936م، حيث أتى جون مينارد كينز معالجا للأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال ذلك إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير سنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره في تحليل ظاهرة التضخم.[2]

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكنزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، حيث يري كينز أن الزيادة في الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات.

ويفترض كينز في تحليله في حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الاستخدام التام هناك حالتين:

1 – إذا كان الكلي أكبر من مستوى الاستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم.

2 – إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الاستخدام التام فإنه حالة كساد.

ويعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم على مرحلتين أساسيتين: [3]

---

[1] المرجع السابق، ص 10.

[2] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[3] المرجع نفسه، ص 93.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل:

في هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار،لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة ، فإنه من المتوقع أن يصاحبه الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقيا.

المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل:

وهي الحالة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الكلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

زيادة إلى ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحبه الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد.

ثالثا: المدرسة المعاصرة لكمية النقود:

يرى فريديمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة هي كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغيير الأسعار، ولا يؤدى وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغيير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.[1]

فقد أشار فيردمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كمية النقود.[2]

– من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.

– يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع مستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية .

---

[1] محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة 2011، ص 138.

[2] المرجع السابق، ص 138.

– ويمكن التصور بأن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على سيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضلية التي يرونها بالإضافة إلى الدخل أو ثروة النقود باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.

المطلب الثالث: أنواع التضخم:

إن حدة انتشار التضخم والاختلاف حول إعطائه مفهوما شاملا له، ولد كنتيجة طبيعية أنواعا مختلفة له وصنفت كما يلي:

أولا: من حيث حدة التضخم: ويقسم التضخم حسب حدته إلى:

1 التضخم المعتدل أو الزاحف:

هو تضخم سنوي تدريجي وبطئ ذو خانة واحدة لا يحدث ارتفاعات متفاقمة في الأسعار وإنما ترتفع الأسعار بمعدل بسيط وبشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبيا ، بحيث لا تفقد النقود الثقة بها ولا يكون الناس على استعداد الاحتفاظ بالنقود لأن قيمتها ستبقى بعد حين مستقرة وسيظ ل الأفراد على استعداد للارتباط بعقود نقدية طويلة الأجل لأنهم على يقين أن أسعار وتكاليف السلع لا يتجارون بها: وهذا التضخم منتشر اليوم في البلدان الصناعية حيث خضعت الاقتصاديات الصناعية من نهاية الحرب العالمية الثانية لحركة صعودية في الأسعار تتصف بالدوام، ولكنها لا تمثل اضطرابات، فهو تضخم لا مفر منه في نظر هذه البلدان، وربما دهب الاقتصاديون إلى إطلاق وصف الاستقرار على وضع لا يزيد فيه معدل ارتفاع الأسعار على 2 ٪.[1]

2– التضخم العنيف:

وهذا النوع من التضخم فيكون أكثر حدة من تضخم الزاحف، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة واعتبر" إثر لويس"معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5٪ سنويا ويبدأ التضخم العنيف .[2]

---

[1] طاهر فاضل البياتي، وخالد توفيق الشهري: **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، 2009، ص 284.

[2] خالد أحمد سليمان شبكة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3- التضخم الجامع أو المفرط:

عندما تفقد النقود وظائفها الأساسية من مخزن القيمة، ووحدة حساب يأتي التضخم الجامح، وهو أشد أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد مما يجعل المدخرات النقدية تفقد قيمتها ووظائفها، كمخزن للقيمة وكوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة وتصبح تافهة جدا .

ويتدهور صور ميزان المدفوعات، وتفقد الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية وترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جدا، ويؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله وكل هذا يعود إلى عوامل عدة : الحركة المتزايدة واللامحدودة في كل من الأجور والأسعار.

– الإصدار النقدي وعرض السيولة القانونية دقن رقابة فعالة من قبل السلطات وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هو لجوء الحكومة إلى إلغاء النقود المتداولة واستبدالها بعملة جديدة .[1]

4- التضخم الراكد:

يكون الارتفاع في الأسعار أكبر بكثير من 10 ٪ مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1973–1974–1979 إذا ارتفعت الأسعار بنسبة 26٪ ، 19٪، 25٪ على الترتيب.[2]

ثانيا : من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار: ويقسم إلى:

1- التضخم المكبوت (الكامن):

هو تضخم لا يصاحبه في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار فقد يحدث ارتفاع في الأسعار ولا يعكس ذلك كل القوى التضخمية نظرا لتدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار عن طريق نظام التسعير الإجباري، ومن سماته بروز الطوابير والمحلات التجارية وظاهرة السوق السوداء وهو بخلاف التضخم الظاهر الذي ترتفع فيه الأسعار بصورة مستمرة وبحرية استجابة لقوة السوق، في حين يعتبر التضخم المؤلف من خانتين أو ثلاث خانات 20٪، أو 100٪ ،أو 200٪ على أنه تضخم جامع .[3]

2- التضخم المكشوف (المفتوح):

هذا النوع يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة الكتلة النقدية .[4]

---

[1] طاهر فاضل البياتي، وخالد توفيق شمري: مرجع سبق ذكره، ص 284.

[2] المرجع السابق، ص 284.

[3] بدوي إلياس: **دور تطبيق النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم على القوائم المالية** ، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2011–2012، ص 69.

[4] المرجع السابق، ص 69.

ثالثا: من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

1- التضخم الطلبي:

وهو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب من العرض، أي بسبب زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد، ومن ثم تضخم الأجور وتضخم الأرباح، وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة الإنتاج.[1]

2- التضخم المستورد: وهناك ثلاثة تفسيرات للتضخم المستورد : [2]

أ/ ارتفاع التكاليف:

عندما ترتفع أسعار المواد الأولية والمواد البسيطة وموارد التجهيز أو المواد الاستهلاكية المستوردة في المؤسسة، فإنها تسجل ارتفاعات في تكاليف إنتاجها وهي بدورها تعكس هذا الارتفاع في أسعار البيع.

ب/ زيادة السيولة:

استيعاب كمية من العملية الصعبة سيزيد في سيولة الاقتصاد، وسيؤدي إلى تغيرات في الاتجاه نفسه على مستوى الأسعار، وهذا الاستيعاب من العملة الصعبة ناتج عن فائض في ميزان المدفوعات الجاري أمام حركات رؤوس الأموال الناجمة عن الفوارق للأسواق المالية، وتوقعات تغير العملة الوطنية.

ج/ الدخل المحلي:

عندما يسجل اقتصاد معين ارتفاع في الطلب الأجنبي فإن ميزان المدفوعات الجاري سيسجل فائض في التصدير ويزيد من الدخل الوطني، ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي وفي مرحلة الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب يصبح تضخما استنادا إلى زيادة قيمة مضاعفات التجارة الخارجية.

3- التضخم الناشئ من التكاليف:

والمقصود هنا زيادة اثمان الخدمات من عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجياته م الحدية، مما يؤدي إلى الارتفاع في الأسعار .[3]

4- التضخم الركودي:

إذا حدث تدهور في معدلات النمو وتزايد في معدلات البطالة وحدث عجز متكرر في موازين التجارة والمدفوعات، وساد عدم استقرار في قيمة العملات، هنا نستطيع القول إننا أمام تضخم ركودي ذو نتائج سلبية.[4]

---

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] المرجع السابق، ص 17.

[3] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره ، ص 184.

[4] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

5- التضخم بالأرباح:

تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق إلى تضخم ناجم عن ارتفاع في الأرباح، كما أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور ، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست إلا جزءا قليلا من سعر السلعة .[1]

[1] سعيد سامي الحلاق، ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 185.

المبحث الثاني: مسببات التضخم أثاره وقياسه:

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم أسباب نشوء التضخم ومختلف آثاره وكيفيات قياسه

المطلب الأول : أسباب نشوء التضخم:

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية يمكن أن تتسبب في حدوثتها عدة عوامل، فلقد ظهرت عدة آراء مختلفة تفسر الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الضغوط التضخمية يمكن أن تجملها فيما يلي : [1]

أولا – التضخم العائد لحجم الطلب:

هو تضخم ناتج عن زيادة النقود لدى الأفراد والمؤسسات مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع أي أنه هناك سلع قليلة يقابلها نقود كثيرة.فبعد وصول الاقتصاد لحالة الاستخدام الكامل فإن كل الزيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الإنتاج.

ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال سياسة الانكماش مثل زيادة الضرائب، طرح سندات حكومية بأسعار مغرية للأفراد والمؤسسات أو وضع سقوف ائتمانية على البنوك التجارية مما يعد من قدرتها على خلق النقود.

ثانيا: التضخم الناشئ عن التكاليف:

ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة الاعتيادية ونظرا لأن الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف فإن حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكنا.

رغبة المنتجين والعمال في زيادة مداخيلهم يؤدي لرفع التكاليف وبالتالي رفع المستوى العام للأسعار ويمكن معالجة هذا النوع عن طريق ربط الأجر المدفوع للعمال بموقعه في العملية الإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار.

ثالثا: التضخم المشترك:

ويكون نتيجة للسببين الأولين سويا أي تضخم الطلب وتضخم التكاليف بمعنى زيادة حجم النقود المتداولة بين الأفراد والمؤسسات بدون تغيير في حجم الإنتاج، أو ارتفاع أسعار الفائدة على تسهيلات ائتمانية أو أسعار المواد الخام حيث يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع مستوى الأسعار العام للسلع والخدمات.

رابعا: التضخم المستورد:

يعرف على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية كالملابس الجاهزة والأطعمة الجاهزة المستوردة من الخارج وخاصة تلك المستوردة من الدول النامية. وهناك مثال على ذلك فعندما ارتفعت أسعار النفط سنة 1973م، ارتفعت نتيجة لذلك أسعار السلع في الدول المتقدمة، مما كان

[1] د. حربي موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل للنشر ، عمان– الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 160، 161.

لها الأثر على الدول النامية التي تستورد سلعا من الدول المتقدمة والتي تكون بطبيعة الحال مرتفعة الأسعار.

وتعطي معادلة التضخم المستورد كما يلي:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج القومي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

المطلب الثاني: الآثار المختلفة للتضخم:

هناك العديد من الآثار السلبية للتضخم، ولكننا بشكل عام يمكن أن نلخص أهم تلك الآثار فيما يلي:

أولا: الأثر على عدالة توزيع الدخل:

يحدث هذا الأثر أكثر من صدى في المجتمع، فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالة تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها سيستفيدون بشكل أكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاع عاديا أو معتدلا .[1]

ومن ناحية أخرى يستفيد المقترضون بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار، ويتضرر المقترضون كثيرا من ذلك، فالمبلغ الذي حصلت عليه اليوم، عند حدوث تضخم متسارع، يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده، وعليه فإن عمليات البيع الآجل تتأثر بشدة في الفترات التي يوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر ويغدو من الصعب استخدام هذه الطرق من البيع في الدول التي تشهد باستمرار تزايد متسارعا في المستوى العام للأسعار.[2]

---

[1] د. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، الطبعة الحادية عشر 2014، ص 261.

[2] المرجع السابق، ص 261.

ثانيا : تقليل الادخار والحد من الاستثمار:

يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الأسعار إلى إضعاف الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار، والتوجه بدلا من ذلك نجد الإنفاق الاستهلاكي الآني، هربا من ارتفاع الأسعار المتوقع، وهذا بدوره سيعيق تيار المدخرات نحو مؤسسات الادخار مما يضعف بالتالي فعالية المؤسسات والأسواق المالية، ويؤدي إلى إضعاف حوافز الاستثمار.[1]

إلا أن الأثر النهائي للتضخم يتوقف على مدى حدة التضخم، وعلى مدى دراية وحكمة الإدارة الاقتصادية في التعامل معه.

ثالثا: الأثر على أسعار الفائدة:

لتفادى خسارة الدائنين أو المقترضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي يعني ضرورة إضافية علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقترضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقترض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم، ويحسب معدل الفائدة الحقيقي وفقا لمعادلة فيشر على النحو التالي: R= I-F .

حيث (R) هو معدل الفائدة الحقيقي، و(I) هو معدل الفائدة الاسمي أو المعلن عنه، و (F) هو معدل التضخم، فإعطاء سعر فائدة (10٪) على قرض لمدة عام في دولة يتوقع أن يصل فيها التضخم إلى (6٪) مثلا، يعني أن معدل العائد الحقيقي هو 4٪ فقط، (10٪-6٪). بمعنى أن سعر الفائدة المعلن عنه ينقسم إلى (6٪) مقابل إخطار التضخم المتوقع، و(4٪) عائد حقيقي على الأموال المقترضة .[2]

رابعا: الأثر على التجارة الخارجية:

يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعنى، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد، وتصبح محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل سافر.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص 262.

[2] طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2009، ص 286.

[3] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

المطلب الثالث: أساليب تقدير قيمة التضخم:

باعتراف جميع الخبراء، فإنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه، إذ يمكن قياس التضخم من خلال ثلاث طرق وهي:

أولا: طريقة الأرقام القياسية:

الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغيير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فهو بطبيعته رقم نسبي ملخص لعدة أرقام نسبية ناتجة عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين، وتعد الأرقام القياسية من أكثر المؤشرات استعمالا لاعتبارها من أكثر الأرقام التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد.

وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها: [1]

1- الرقم القياسي(لاسبير) المرجح بكميات فترة الأساس:

كلمة مرجع تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية بعين الاعتبار ، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير في 1864م ، ترجيح الرقم القياسي ألتجمعي للأسعار بكميات فترة الأساس، وبحسب كما يلي:

$$La\ speyres\ Index = \frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} X100$$

حيث:

P1: أسعار فترة المقارنة، Q0: كميات فترة الأساس، P0: أسعار فترة الأساس، ومنه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير سعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

2- الرقم القياسي (باش) المرجع بكميات فترة المقارنة:

استخدام باش 1974م رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة، أي كما يلي:

$$La\ pacheIndex = \frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q2} \times 100$$

حيث أن: Q1: كميات سنة المقارنة، P0: أسعار سنة الأساس، P1: أسعار سنة المقارنة ومنه فإن رقم باش يعبر عن أثر تغير سعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشتريت في سنة الأساس.

3- الرقم القياسي الأمثل(رقم فيشر):

بعد استمرار الجدل حول فاعلية الرقمين السابقين حتى العقد الثاني من القرن العشرين، جاء ايرفنج واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش، أي أنه الجدر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير وباش .

---

[1] بدوي إلياس: مرجع سبق ذكره، ص 81، 82.

$$FisherInder = \left[\frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q1} \times 100\right]\left[\frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q1} \times 100\right]$$

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج ، الاستهلاك، الاستثمار، مثلا كما يلي:

الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2005 بأسعار سنة 2000= الإنتاج الداخلي الخام لـ2005 بأسعار 2005 / مؤشر السعر المناسب X100

وهذا يعنى إزالة أثر التضخم من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي.

ثانيا : طريقة الفجوات التضخمية:

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية، وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينيزي والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي ومنه: [1]

الفجوة التضخمية =الطلب الكلي النقدي– الدخل الوطني الحقيقي.

الطلب الكلي= الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي– الواردات+ الصادرات.

ثالثا: طريقة فائض المعروض النقدي:

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج، وهذه الطريقة يتبعها الصندوق النقدي الدولي، تعتمد على معيار فائض المعروف النقدي في الاقتصاد الوطني ، وهو الفرق بين التغيير في عرض النقود وبين التغيير في الطلب على النقود، أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كما يلي:

$$F = \Delta M - \frac{M}{Y} \times \Delta Y$$

F: الفجوة التضخمية ΔM: التغير في عرض النقود، Y: الناتج الوطني الإجمالي ، ΔY : التغير في الناتج الوطني الإجمالي، $\frac{M}{Y}$: الطلب على النقود.

تنعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية .[2]

[1] كركاشة حسين: مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] كركاشة حسين: مرجع سبق ذكره، ص 24.

المبحث الثالث: وسائل مكافحة التضخم:

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات في مواجهة محاصي ل التضخم بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية من جهة والسياسة المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول:السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم:

سنتناول في هذا المطلب تعريف السياسة النقدية وأدواتها المستعملة في الحد من التضخم.

أولا– تعريف السياسة النقدية :

هناك عدة تعاريف أعطيت للسياسة النقدية، فقد عرفها الاقتصادي باش على أنها"ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية" وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية للاقتصادي Exnzig هو "أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية او غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[1]

ثانيا :أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم:

1– سياسة سعر إعادة التضخم :

سعر إعادة الخصم أنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية، وتحويلها إلى نقود قانونية، حيث يحدد هذا السعر وفق أهداف السياسة النقدية.[2]

ومنه فإذا رأى البنك المركزي بان النقود المعروضة أكثر من الحجم المناسب رفع من سعر إعادة الخصم، فتحجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقود، مما تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها، وبذلك ينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على المستوى الاقتصاد الوطني ككل ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها وتقل وبالتالي حدة الاتجاه التضخمي.[3]

---

[1] حربي محمد موسى عريفات:مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص 164.

[2] المرجع السابق، ص 164.

[3] المرجع السابق ،ص 165.

2- سياسة السوق المفتوحة:

في حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وأدونات الخزينة والأوراق التجارية للحصول على قيمتها،مما يؤدي إلى نقص كمية النقد المتداولة، فتنخفض سيولة البنوك التجارية، لأن شراء الأفراد لهذه الأوراق يعنى سحب المبالغ المقابل لها من البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، وتستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة سعر إعادة الخصم وفي نفس الاتجاه حتى لا تقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية ونقص أرصدتها النقدية بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعوضها.[1]

3- سياسة تغير الاحتياطي القانوني:

في حالات التضخم إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجا إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية.[2]

4- أدوات الرقابة الفنية الحديثة:

نظرا للعراقيل والانتقادات الموجهة للسياسة النقدية في استعمالها للأدوات التقليدية (السالفة الذكر) في مراقبة وضبط التوسع النقدي،وتشمل تلك السياسات في الحد من حجم الائتمان، لجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى تمكنه من التدخل بصورة أكثر فعالية وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي: [3]

- أسلوب الإقناع الأدبي والمعنوي
- أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة.
- وسائل الإعلام.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[2] المرجع السابق، ص 165.

[3] محمد مروان السمان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة 2008، ص 266، 267.

المطلب الثاني: السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم

أولا : تعريف السياسة المالية:

تعد السياسة المالية بأنها :"تلك الأداة التي تستعملها للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنموية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات.[1]

ثانيا : أدوات السياسة المالية للحد من التضخم:

1- الرقابة الضريبية:

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي حالات التضخم تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضريبة الحالية، وفرض ضرائب جديدة، مما يعمل على انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية وكذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، فيؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، بالإضافة إلى رفع معدلات الضرائب فإن هذا يزيد في نفس الوقت من الحصيلة الضريبية أي أن سياسة الرقابة الضريبية تستحدث موارد جديدة لتمويل التنمية، وهذا ما يجعل استخدام الضرائب يكون أكثر فعالية في الدول النامية لأن تطبيقه ا لا يتطلب أسواق مالية ونقدية متطورة.[2]

2- سياسة الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الاستثماري ثم انخفاض الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يحقق استقرار في مستويات الأسعار.[3]

---

[1] د. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2] المرجع السابق، ص 166.

[3] حربي محمد موسى عريفات، مرجع سبق ذكره، ص 167.

1- سياسة الرقابة على الأجور:

تمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في تكاليف الإنتاج، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور إلى حدوث ارتفاعات متوالية للأسعار وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات إنتاجيتها مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ونظرا لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في الأجور، من خلال وضع ضوابط تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية الاستقرار في الأسعار.[1]

2- سياسة الرقابة على الأسعار:

يعد الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في السوق السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي محدود الفعالية، لذلك تتجه الحكومة إلى استخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، تعد الرقابة على الأسعار من أهم تلك الأدوات، بحيث تطبق هذه الأدوات من خلال وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في الأسعار بما يعمل على توفير السلع الأساسية تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع.[2]

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] المرجع السابق، ص 29.

خلاصة :

من خلال تناولنا لهذا الفصل الذي يحتوى تفصيلا حول ظاهرة التضخم وأسبابها وطرق الحد منها يمكن أن نستخلص ما يلي:

عرف التضخم بعدة تعريفات مختلفة، فمن خلال الأسباب المؤدية إليه ينظر إليه بأنه ظاهرة نقدية تنتج من الإفراط النقدي أو زيادة النفقات أو ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومن خلال النتائج التي يؤدي إليها، فهو ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

لقد فسر مفكرو المدونة الكلاسيكية التضخم أنه مجرد إفراط في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما الاقتصادي كينز فرد تفسيره للتضخم بأنه زيادة للطلب عن العرض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتزيد حدة الارتفاع كلما اقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأما المدرسة الكمية المعاصرة تنظر إليه بالنظرة الكمية لكن مع تركيز التحليل على عوامل الطلب عن النقود تنشأ الظواهر التضخمية نتيجة عدة أسباب أهمها:

- زيادة الطلب الكلي لمختلف السلع والخدمات عن المعروض الكلي لها.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج بسبة تفوق الإنتاج الجدي.
- استيراد التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستورة من الخارج، وتظهر أهمية دراسة التضخم من مدى تأثيراته على الاقتصاد.

ويتم الحد من ظاهرة التضخم من خلال السياسة النقدية والسياسة المالية ونتيجة لآثار التضخم على مستوى الاقتصاد فإن لها تأثيرات على المحاسبة ككل وعلى القوائم المالية خصوصا.

الفصل الثاني :

آثار التضخم على القوائم المالية

- المبحث الأول : إشكالية القياس المحاسبي

- المطلب الأول : مستويات التغير في الأسعار
- المطلب الثاني : القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية
- المطلب الثالث : محاسبة التغيرات في المستوى العام للأسعار

- المبحث الثاني : القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

- المطلب الأول : ماهية القوائم المالية .
- المطلب الثاني : مكونات القوائم المالية .
- المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية .

- المبحث الثالث : أثر التضخم على القوائم المالية .

- المطلب الأول : أثر التضخم على المبادئ و الفروض المحاسبية.
- المطلب الثاني : أثر التضخم على قائمة الميزانية و جدول حساب النتائج.
- المطلب الثالث : موثوقية القوائم المالية في ظل التضخم.

تمهيد:

تعتمد المحاسبة التقليدية على مبادئ وفروض ومفاهيم لا تواكب التطورات الحاصلة في البيئة التي تعمل فيما مما عرض تلك الأسس والمعايير إلى إنتقادات حول مدى سلامتها وفعاليتها في الاعتماد عليها كإطار نظري للمحاسبة المالية في المؤسسة، مثال ذلك مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد وكل المفاهيم الأخرى المتعلقة بهما، حيث أن ظاهرة التضخم تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للوحدة النقدية مما يجعلها تفقد مختلف أدوارها في الاقتصاد وإن الالتزام بالأساسين السابقين يمكن أن يؤدي إلى قياس محاسبي غير سليم لمختلف بنود القوائم المالية ويشر به التحفيز كذلك، هذا راجع إلى تجاهل أثار التضخم على تلك المبادئ والفروض المحاسبية.

وسيضم هذا الفصل المباحث الموالية:

المبحث الأول: إشكالية القياس المحاسبي.

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثالث: أثار التضخم على القوائم

المبحث الأول: إشكالية القياس المحاسبي:

المطلب الأول: مستويات التغيرات في الأسعار :

إن دراسة ظاهرة التغير في الأسعار يمكن أن تتم على ثلاث مستويات كالآتي:

أولا : التغير في المستوى العام للأسعار

ويقصد بها زيادة أو نقصان أسعار كل أو غالبية السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد ككل. وهذا يؤدي إلى تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد الوطنية المتعامل بها، فارتفاع الأسعار بصورة عامة تعني التضخم، وهو ينعكس في انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وانخفاض الأسعار بصفة عامة يعني الانكماش، وهو ينكس في زيادة القوة الشرائية لوحدة النقد.[1]

يتم قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية، وتمثل الأرقام القياسية السعرية النسبية بين متوسط الأسعار لمجموعة معينة من السلع والخدمات في تاريخ معين وبين متوسط الأسعار لنفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ سابق، وهناك عدة أرقام قياسية عامة يمكن الاعتماد عليها لقياس التغير في المستوى العام لأسعار مثل: الرقم القياسي لأسعار التجزئة، كما يسمى أحيانا الرقم القياسي لأسعار المستهلك.[2]

ثانيا: التغير في المستوى الخاص للأسعار:

يقصد به تغير سعر سلعة أو خدمة معينة في سوق معينة بذاتها ووفق شروط دفع وتسليم متعارف عليها، ويتغير سعر سلعة أو خدمة معينة لأسباب عديدة، أهمها: التغيير في أذواق المستهلكين وبالتالي الطلب على السلعة، المضاربة، تغيرات طبيعية أو اصطناعية في عرض السلعة أو الخدمة...إلخ [3]

كما تسمى محاسبة التغير في المستوى الخاص للأسعار عادة بمحاسبة القيم الجارية، ويمكن النظر إليها على أنها تعديل للبيانات التاريخية وفق الأسعار الخاصة بأصول المنشأة وليس وفق المستوى العام للأسعار، وأن هذا التعديل يثبت في السجلات حيث تعتمد القيم الجديدة الجارية.[4]

وهناك عدة طرق لحساب القيم الجارية ، أهمها:

---

[1] رضوان حلو حنان: **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2003، ص: 59.

[2] المرجع السابق، ص: 60.

[3] المرجع السابق، ص 111.

[4] المرجع سابق، ص 112.

1- نموذج القيم الحالية: وتقوم هذه الطريقة على احتساب القيمة الاقتصادية للأصل وذلك عن طريق التنبؤ بصافي الإيرادات التي يحققها الأصل خلال حياته الإنتاجية، ثم اختيار معدل فائدة مناسب لحسم تلك التدفقات النقدية المتوقعة والمبلغ الناجم عن ذلك هو القيمة الحالية لهذا الأصل.[1]

ويشترط لتطبيق هذه الطريقة ما يلي:[2]

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة التي يمكن أن تحقق من خلال استخدام الأصل.
- حصر التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة مالية من حياة الأصل.
- التنبؤ بعدد السندات المتوقعة في كل فترة مالية من حياة الأصل.
- اختيار معدل فائدة مناسب.

وإذا تم تحديد هذه التغيرات الأربعة بشكل دقيق وموضوعي أمكن قياس القيمة الاقتصادية للأصل.

وتحسب بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{القيمة المالية} = \frac{\text{المبلغ (الإيرادات)}}{(1+\text{الفائد})}$$

حيث ن= عدد السنوات

ويسهل تطبيق هذا المفهوم على بعض أنواع الأصول والخصوم كسندات القرض إلا أنها لا تصلح لأنواع أخرى من الأصول والخصوم، أو النفقات والإيرادات.

2- نموذج صافي القيمة البيعية:

صافي القيمة البيعية(أو سعر الخروج الجاري) لأصل ما، هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حاليا إذا تم بيع الأصل في السوق مطروحا منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع.[3]

2-1 محاسبة صافي القيمة البيعية: يعرفها Maheshwari أنها القيمة التي تمثل بصافي الفوائد النقدية إذا أخرجت الأصول وبيعت الآن، وهو يمثل أسعار الخروج الجارية.[4]

---

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان: **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، عمان، 2006، الطبعة الأولى، ص 402.

[2] مدحت فوزي عليان وادي: **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية – غزة، 2006، ص: 94.

[3] حسين قاضي ومأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص: 403.

[4] رتشارد شروبد وأخرون: **نظرية المحاسبة** ، دار المريخ، الرياض، الطبعة 2006، ص: 176.

2-2 خصائص نموذج محاسبة صافي القيمة البيعية:

يعتمد هذا النموذج على الخصائص التالية: [1]

- أسعار البيع هي أساس التقويم المستخدم.
- فرض ثبات القوة الشرائية للنقود.
- عدم الاعتماد على مبدأ التحقق المحاسبي.
- الفصل بين دخل النشاط الجاري وبين مكاسب (خسائر) الحيازة.

2-3 مكونات دخل أسعار الخروج الجارية:

إن التميز بين أسعار الدخول يقود إلى مفهومين مختلفين لدخل : الدخل المحقق والدخل القابل للتحقيق، ينشأ الدخل المحقق فقط نتيجة البيع للغير، مما يؤدي إلى تقويم الأصول غير المباعة بالتكلفة، والعكس فإن الدخل القابل للتحقيق يستند إلى أسعار الخروج "البيع" الجارية للأصل، وبذلك يوضع هذا الدخل الإيراد الذي كان سيتم الحصول عليه لو تم بيع تلك الأصول، ونتيجة لذلك فإنه يتم تقويم الأصول غير المباعة ليس بالتكلفة، وإنما القيمة البيعية القابلة للتحقيق.[2]

3- نموذج تكلفة الاستبدال:

يعرف بأنه المبلغ الواجب دفعه من أجل الحصول على أصل مماثل للأصل الموجود وتتم الإشارة إليها على أنها تمثل سعر الدخول الجاري.

وقد ذكر (Teamey 1989 و Wolk Jere) أن محاسبة القيمة الجارية تناقش تقيم القوائم المالية عن طريق أسعار الدخول ويكون دخل العمليات الجارية يساوي الإيرادات يطرح منها المصاريف محسوبة على أساس التكلفة الاستبدالية وهي لغرض قياس المحافظة على رأس المال.[3]

3-1 محاسبة تكلفة الاستبدال: تعتمد محاسبة تكلفة الاستبدال مفهوما محددا للمحافظة على رأس المال، وهو المحافظة على الطاقة التشغيلية للمنشأة المعنية، وهذا المفهوم يتضمن: [4]

- حساب الدخل التشغيلي الجاري بمقابلة الإيرادات الجارية بالتكاليف الجارية للمورد المستفيدة في اكتساب تلك الإيرادات.

---

[1] المرجع السابق، ص 176.

[2] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

[3] حسين قاضي ومأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص: 403.

[4] ريتشارد شرويد وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

– حساب مكاسب وخسائر حيازة البنود الغير نقدية .
– عرض قائمة المركز المالي وفق شروط القيم الجارية.

3-2 مكونات دخل تكلفة الاستبدال: يتكون دخل تكلفة الاستبدال من عنصرين: [1]

الدخل التشغيلي الجاري ومكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية، لكن هناك خلاف في الرأي حول تضمين أو استبعاد الجزء الثاني، وهو مكاسب وخسائر الحيازة.

ينتج الدخل التشغيلي الجاري عن الأنشطة التشغيلية الإنتاجية، ويتم حسابه بمقابلة الإيرادات الجارية المستنفذة في إنجاز تلك الأنشطة، بينما من جهة أخرى لا تنتج مكاسب وخسائر البنود غير النقدية عن الأنشطة التشغيلية وفقا لطريقة محاسبة تكلفة الاستبدال المقترحة من " Bell و Edwar" فإن مكاسب وخسائر الحيازة ينبغي أن تظهر في قائمة الدخل الاستبدالي.[2]

ثالثا : التغير في المستوى النسبي للأسعار (نموذج القيم الجارية المعدلة):

إن نموذج القيمة الجارية المعدلة يتطلب أخذ تغيرات الأسعار النسبية في الاعتبار، ويمكن التعبير عن نموذج القيمة الجارية المعدلة بالمعادلة التالية:

التغير في المستوى النسبي =(التغير في المستوى العام– التغير في المستوى الخاص)

ويتم تطبيق مفهوم القيمة الجارية المعدلة إما على أساس أسعار الشراء وفي هذه الحالة فالنموذج المستخدم هو نموذج التكلفة الاستبدالية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار وأما إذا استخدمت أسعار الخروج كأساس فالنموذج هو نموذج صافي القيمة البيعية الجارية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار ومن أهم خصائص هذا النموذج ما يلي:

– تعتبر التكلفة الاستبدالية – أسعار الشراء– أساس التقويم المستخدم.
– وحدة القياس المستخدمة في القوة الشرائية العامة لوحدة النقد.
– الاعتماد على مبدأ التحقق كأساس لمقابلة الإيرادات بالمصروفات.
– فصل دخل النشاط الجاري عن مكاسب(خسائر) الحيازة للعناصر غير نقدية.
– تقسيم مكاسب (خسائر) حيازة العناصر غير النقدية إلى مكاسب (خسائر) حيازة حقيقية، ومكاسب (خسائر) حيازة غير حقيقية (وهمية) نتيجة التغيرات السعرية العامة وبالتالي فإن هذا الأسلوب يهدف إلى المحافظة على رأس المال المادي للوحدة الاقتصادية والمحددة على أساس طاقته الإنتاجية

[1] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص: 99.
[2] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص:99

إضافة إلى تقرير تأثيرات التغيرات العامة للأسعار، وذلك لتبني القوة الشرائية العامة للنقد كوحدة قياس .[1]

المطلب الثاني: القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية

أولا: مفهوم التكلفة التاريخية

يمكن تعريف التكلفة التاريخية: " بأنها تلك القيمة التي تسجل بها السلع وقت دخولها إلى ممتلكات المؤسسة، فهي عبارة عن قيمة واحدة تأسست بناء على المبادلة الحقيقية ".

كما عرفها (Kieso and othrs 2005) في كتابهم المحاسبة المتوسطة بأنها: "سعر أو تكلفة الأصل أو الالتزام أثناء حيازته أو حدوثه وهي أداة قياس معظم الأصول والالتزامات."[2]

فمن خلال ما سبق نقول بأنه وفق مبدأ التكلفة التاريخية يتم تقييم عناصر الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات والتعبير عنها في القوائم المالية بقيمتها الأصلية دون النظر إلى التقلبات التي تتعرض لها هذه القيمة الاقتصادية نتيجة التغيرات الحادثة في القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم والركود.[3]

ثانيا: العناصر الفكرية التي يرتكز عليها مبدأ التكلفة التاريخية

يسند القياس المحاسبي وفق مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبررات ومبادئ وفروض محاسبية يمكن أن تعد بمثابة حجج لمؤدي هذا المبدأ، وفي نفس الوقت تعد مزايا بتمتع بها، ونذكر منها ما يلي: [4]

أ- إمكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية لأنها ترتكز على إثباتات موضوعية خالية من الحكم الشخصي ولأنها نتجت عن عملية مبادلة حقيقية، الأمر الذي يوفر لنا درجة أكبر من الموضوعية ووجود موثوقية عالية فيها؛

ب- فرض استمرارية النشاط والذي يقضي بأن المؤسسة في حالة استمرار لأعمالها خلال الفترة المنظورة، وبالتالي لا تستخدم القيم الجارية إلا في حالة التصفية ؛

---

[1] المرجع السابق ، ص :89.

[2] جميلة بن هجيرة: **أثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص: 8.

[3] جميلة بن هجرة، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[4] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 62، 63.

ج- مبدأ القياس الفعلي والذي يقضي بأن الإثبات في الدفاتر والقوائم المالية يجب أن يقتصر على ما تم فعلا طبقا للقيم الأصلية وليس أي وضع افتراضي ؛

د- يقوم أساس التكلفة التاريخية على مبدأ الثبات الذي يقضي بأن الأصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار؛

هـ- فرضي وحدة القياس النقدي يقضي باستخدام الوحدات النقدية الأصلية في الإثبات وتجاهل أي تغير في قيمتها نتيجة التضخم والانكماش ؛

و- مبدأ تحقيق الإيرادات والذي يقضتي طبقا لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف أخر؛

ي- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وأخر الفترة المحاسبية.

وبالرغم ما يحتويه مبدأ التكلفة التاريخية من مزايا وموثوقية في استعماله كأساس للقياس المحاسبي إلا أنه يعاني من بعض العيوب والتي شكلت انتقادا ت لهذا المبدأ مما يجعله قاصرا للتكيف مع بعض الظواهر التي أفرزوها الواقع الاقتصادي وبيان المحتوى الحقيقي للوضعية المالية للوحدات الاقتصادية .

ثالثا: الانتقادات الموجهة إلى مبدأ التكلفة التاريخية

من أهم الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ ما يلي: [1]

أ- يؤذي الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية إلى قياس غير سليم للربح الدوري وذلك لسببين:

- ✓ أن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات المقاسة على أساس القيم التاريخية سوف يؤدي إلى إدماج ناتج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على أسعار عوامل الإنتاج، حيث أن ناتج النشاط الجاري يتطلب مقابلة لكل من الإيرادات والمصروفات على أساس الأسعار الخارجية؛
- ✓ إن تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات المحاسبية المختلفة وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية.

[1] جميلة بن هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

- ✓ كذلك فإن أساس التكلفة التاريخية يشترط حدوث عملية تبادلية مع طرف أخر قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر المركز المالي، هذا سوف يؤدي إلى استبعاد كثير من القيم في السجلات المحاسبية، تتمثل في الأصول المعنوية.

ج- يستند هذا المبدأ على تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود، وإن أخذت هذه التغيرات في الاعتبار يعتبر خروجا عن هذا المبدأ، حيث أن تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار سوف يجعل القيم الواردة في القوائم المالية غير قابلة للتجميع والتلخيص.

د- إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار الخاصة بعناصر الميزانية يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن التعبير عن القيم الجارية لهذه العناصر، الأمر الذي يفقد القوائم المالية كثيرا من فائدتها في الاستخدام العملي.

هـ- إن إظهار الأصول الثابتة بقيمتها التاريخية يؤدي إلى أنتاج ربح مختلف بين المؤسسات ذات الأصول المتماثلة، فالمؤسسات ذات الأصول القديمة المشترات قبل عدة دورات تنتج أرباحا أكبر من المؤسسات ذات الأصول الحديثة، أي أن النتيجة المحاسبية تختلف باختلاف تواريخ اقتناء الأصول.

المطلب الثالث: محاسبة التغيرات في المستوى العام للأسعار

سندرس في هذا المطلب أسس الأرقام القياسية، لأنها تعتمد في تعديل القوائم المالية التاريخية، ثم ندرس أسس التعديل لتحويل محاسبة التكاليف إلى محاسبة المستوى العام للأسعار.

أولا: أسس الأرقام القياسية للأسعار:

تتمثل أسس الأرقام القياسية فيما يلي: [1]

1 - تستند محاسبة المستوى العام للأسعار إلى تقديم التقارير المالية التقليدية مقاسة بياناتها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة أي يتم التقرير عن الإيرادات والمصروفات، الموجودات والمطاليب بوحدات نقدية لها نفس القوة الشرائية.
2 - تقاس تغيرات الأسعار أو تغيرات القوة الشرائية بوحدة القياس النقدي بواسطة الأرقام القياسية، وهي عبارة عن النسبة بين متوسط الأسعار لمجموعة معينة من السلع والخدمات في تاريخ معين.
3 - تظهر علاقة عكسية بين تغيرات الأسعار وتغيرات القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي، فإذا ما ارتفعت الأسعار انخفضت القوة الشرائية، والعكس.

[1] رضوان حلو حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 72، 73، 74.

4 -تحسب الأرقام القياسية للأسعار وفق عدة طرق، تؤدي كل منها إلى نتيجة مختلفة، وأهم هذه الطرق هي : طريقة لاسبير وطريقة باش وطريقة فيشر، وينحصر الاختلاف بين هذه الطرق السابقة في اختيار التثقيل الكمي لقياس التغيرات السعرية.

5 -هناك العديد من الأرقام القياسية للأسعار، منها الخاص ومنها العام، وكل من الخاص والعام أيضا على درجات، ورغم أن مثل هذه الأرقام هي ذات نفع محاسبي كبير وقرب منهج الاستبدال من الموضوعية إلا أن هيئات الإحصاء لا تشير إليها لأن هناك آلاف الآلاف من السلع والخدمات.

6 -يجب على المحاسب في محاسبة المستوى العام للأسعار اختيار رقم قياسي عام معين ليكون مؤشر لقياس تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، وفي هذا السياق تجدر ملاحظة علاقة الارتباط القائمة بين المفاهيم المختلفة للقوة الشرائية وبين الأرقام القياسية، وهناك عدة أرقام قياسية عامة أهمها :

أ –الرقم القياسي لأسعار التجزئة ويسمى أحيانا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ب -الرقم القياسي لأسعار الجملة.

ج– الرقم القياسي لإجمالي الناتج القومي، ويقيس تغيرات الأسعار في كافة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ككل خلال سنة معينة.

إن الرقميين القياسين الأول والأخير هما الأكثر استخداما من محاسبة المستوى العام للأسعار.

7 -إن الفروق السعرية بين الأرقام القياسية العامة والأرقام القياسية الخاصة قد تكون شائعة، فالأرقام العامة هي متوسطات بمجموعة كبيرة من السلع والخدمات تظهر الاتجاه العام في التغير السعري في حين أن الأرقام الخاصة قد تتطور في اتجاه معاكس تماما لاتجاه الأرقام العامة، بذلك فإن اختيار الرقم القياسي يؤثر بشكل حاسم على بيانات القوائم المالية المعدلة، ويجب أن يولّى اهتماما متزايدا، وأن يكون المرشد في عملية الاختيار هو أوجه استخدام الموارد الاقتصادية في المنشأة.

ثانيا: أسس تعديل القوائم المالية

بعد اختيار الأرقام القياسية الملائمة لقياس تغيرات القوة الشرائية بطرح السؤال عن كيفية وشروط إجراء التعديلات وفق الأرقام القياسية المعتمدة، وتتمثل أسس تعديل القوائم المالية فيما يلي: [1]

1 -حساب البيانات التاريخية المعدلة : لتحويل البيانات التاريخية المعدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة إلى بيانات تاريخية مقاسة بوحدات من النقود ذات قوة شرائية عامة فإننا نحتاج إلى معلومات عن الأرقام القياسية تغطى الفترة من تاريخ البند المطلوب بعديله وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية الحالية، ويتم التعديل وفق الصيغة التالية:

[1] رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 78، 79.

$$\text{قيمة البند المعدلة} = \text{القيمة التاريخية} \times \frac{\text{الرقم القياسي تاريخ القوائم}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند}}$$

2 -يتم تعديل أحدث القوائم المالية التاريخية بتحويلها إلى قوائم مالية مقاسة بعدد من الوحدات النقدية ذات قوة شرائية عامة، فالقوة الشرائية العامة الحالية في تاريخ إعداد أخر القوائم المالية تكون أكثر ارتباطا بالواقع الحالي الذي يعيشه متخذو القرارات ويقيمون على أساس تصرفاتهم الاقتصادية الحالية.

3 -يجب التميز بين نوعين من التعديل: التعديل غير الدوري والتعديل الدوري أو المستمر، يقوم أسلوب التعديل غير الدوري على فكرة إعادة تقدير بيانات القوائم المالية التاريخية بقياسها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة في تواريخ غير منتظمة، أما في أسلوب التعديل المستمر يعاد تعديل القوائم المالية المعدلة وفق القوة الشرائية العامة في نهاية كل دورة مالية تالية، وتتم إعادة التعديل وفق الصيغة التالية:

$$\text{قيمة البند المعاد تعديله} = \text{قيمة البند المعدل سابقا} \times \frac{\text{الرقم القياسي تاريخ القوائم}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند}}$$

4 -إن عملية التعديل وإعادة التعديل يجب أن تكون شاملة تغطي كافة بنود القوائم المالية الدورية، فالقوائم المالية المعدلة جزئيا تفصح عن أثر تغير القوة الشرائية في بند واحد أو مجموعة بنود، ولكنها لا تعطي صافي أثار التضخم التي قد تكون حينا إيجابية وأحيانا سلبية، لذلك فإن التعديل الجزئي قد يكون مضللا لا يجوز تقديمه.

ثالثا: خطوات تعديل القوائم المالية:

إن تعديل القوائم المالية التاريخي لتحويلها إلى قوائم مقاسة بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة يتطلب إتباع الخطوات التالية: [1]

1 -توفر مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية.

2 -توفر مجموعة من الأرقام القياسية العامة تغطي الفترة الزمنية بدءا من تاريخ نشوء أقدم بند في القوائم المالية وحتى تاريخ أحدث القوائم المالية.

3 -تصنيف بنود القوائم المالية في مجموعتين: بنود نقدية وغير نقدية.

4 -تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل التعديل (نسبة الرقمين القياسين العاملين).

[1] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

5 -حساب مكسب أو خسارة المستوى العام للأسعار الناجم عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

رابعا: تصنيف بنود القوائم المالية في بنود نقدية وبنود غير نقدية: [1]

من الضروري عند تعديل القوائم المالية التميز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية لاختلاف معالجة كل منهما ، فالبنود النقدية في تاريخ إعداد تعديل القوائم معبر عنها تلقائيا بوحدة القياس النقدي الجارية، ولا يحتاج لأي تعديل، فهي تظهر في القائمة المعدلة، بنفس المبلغ الأصلي، أما البنود غير النقدية لها نفس القوة الشرائية مثل البنود النقدية حتى تصبح المقارنة ذات مغزى وحتى يمكن إجراء العمليات الحسابية وتحديد النتائج والمركز المالي .

وتتبع أهمية هذا التميز من أن كلا منهما يواجه مخاطر مختلفة، فالاحتفاظ بالأصول النقدية يعرض لخطر تغيرات القوة الشرائية لهذه البنود النقدية، فإذا ما ارتفع المستوى العام للأسعار فإن القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي تميل للهبوط، وتتحكم نفس الكمية من النقود في موارد أقل، أما الأصول غير النقدية فإنها عرضت لنفس التأثيرات، ولكن في الاتجاه المعاكس ، فإذا توقعنا ارتفاع الأسعار، فإنه يفضل الاحتفاظ بالأصول النقدية.

خامسا: تعديل لنود معينة من التغيرات في المستوى العام للأسعار

1- معالجة البنود النقدية:

- **احتساب مكسب وخسارة المستوى العام للأسعار:**

ويتم احتساب مكتسب وخسارة في المستوى العام للأسعار بالشكل التالي: [2]

1 -يحتسب أو يحدد موقف صافي البنود النقدية بداية الفترة، فعلى سبيل المثال إذا كان النقد والدائنين في بداية الفترة 30000 ون و 20000 ون على التوالي فإن رصيد الموجودات النقدية هو 10000 ون.

2 -يعدل موقف صافي البنود النقدية في بداية الفترة في ضوء القدرة الشرائية للوحدة النقدية في نهاية الفترة، فعلى سبيل المثال إذا كان مؤشر المستوى العام للأسعار في بداية الفترة 120 وفي نهاية الفترة كان 180 فإن موقف صافي البنود النقدية في بداية الفترة 10000 ون يعدل 15000 ون

$$\left\{ \frac{180}{150} \times 10\,000 \right\}$$

3 -تعديل كافة المقبوضات النقدية للنسبة على أساس نهاية السنة وتضاف النتيجة إلى موقف صافي البنود النقدية في بداية الفترة المعدل.

---

[1] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[2] رياض عبد الله وطلال الجحاوي، **نظرية محاسبية**، دار اليازوري، عمان، طبعة 2009، ص: 339، 340.

وبافتراض أن المبيعات البالغة 20000 ون تظهر بالتساوي على مدار السنة وأن متوسط مؤشر الأسعار العام هو 150 فإن المقبوضات النقدية المعدلة ستكون 2400 ون{ 20000 x $\frac{180}{150}$ }، وتضاف هذه النتيجة إلى 000 15 ون المحتسبة ضمن الخطوة 2 مما يؤدي بنا إلى الحصول على مجموعة الزيادة المعدلة في البنود النقدية، أي 39000 ون.

4 - تعديل كافة المدفوعات النقدية للسنة على أساس نهاية السنة وتطرح النتيجة 39000 ون المحتسبة ضمن الخطوة 3 مما يؤدي بنا إلى الحصول على موقف لصافي البنود النقدية المعدل بمبلغ 21000 ون في نهاية السنة.

5 - يطرح صافي الموجودات النقدية الفعلي في نهاية الفترة من صافي الموجودات النقدية المحتسبة في نهاية الفترة وكما في الخطوة 4 مما يؤدي إلى التوصل إلى الخسارة في القدرة الشرائية ومبلغ 6000 ون.

- **<u>معاملة المكسب أو الخسارة في القدرة الشرائية:</u>**

هناك عدم اتفاق حول طبيعة المكسب أو الخسارة في المستوى العام للأسعار وكذلك هناك عدم اتفاق حول المعاملة المحاسبية الملائمة، وهي كما يلي: [1]

1 - إن موقف الدراسة البحثية المحاسبية رقم 3 والتقرير رقم 3 لمجلس المبادئ المحاسبية والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بشأن المحاسبة على أساس المستوى العام للأسعار هو يجب إدخال المكسب أو الخسارة في المستوى العام للأسعار ضمن الدخل الحالي.

2 - يجب فقط إدخال الخسارة في المستوى العام للأسعار ضمن الدخل الحالي، وأما المكسب في المستوى العام للأسعار فيجب أن يعامل على أنه بند رأسمالي.

3 - يجب معاملة كل من مكسب والخسارة في المستوى العام للأسعار على أنها بنود رأسمالية.

4 - يجب إدخال كل من مكسب و الخسارة في المستوى العام للأسعار ضمن الدخل الحالي، ما عدا المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالدين الطويل الأمد فهذه، يجب أن لا تظهر لغاية تحققها من خلال سداد السنوات.

5 - يجب إدخال كافة مكاسب وخسائر المستوى العام ضمن الدخل الحالي ما عدا المكاسب والخسائر الناجمة من إدراج العناصر النقدية ضمن حقوق حملة الأسهم.

[1] رياض عبد الله وطلال الججاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 341.

2- معالجة البنود غير النقدية:

تعد البنود النقدية على أساس القدرة الشرائية العامة الحالية من خلال ضرب كلفة البند المندرج في الكشوف المالية المبنية على أساس الكلفة التاريخية بمعامل التحويل التالي: [1]

$$\frac{\text{مؤشر السنة الجارية}}{\text{المؤشر في لحظة حيازة البند غير النقدي}}$$

وفيما يتعلق بالأرباح المحتجزة حيث لا يمكن تعديلها بمعامل تعديل واحد، فهي تمثل الدخل بعد مقسوم الأرباح والمتراكم منذ تأسيس المنشأة المستمرة ، ويمكن تعديل الأرباح المحتجزة بالشكل التالي: [2]

1 -عند القيام لأول مرة بتعديل الكشوف المالية بالكلفة التاريخية على أساس وحدات من قدرة شرائية عامة حالية، يمكن تحديد الأرباح المحتجزة ببساطة على أنها المتبقي بعد تعديل كافة البنود الأخرى في كشف الميزانية.

2 -وفي الفترات اللاحقة يمكن تحديد الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة والمتثبتة بوحدات من القدرة الشرائية العامة الحالية بالشكل التالي:

أ -صافي الدخل بوحدات من القدر الشرائية العامة المندرج في كشف الدخل المبني على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.(متضمنا مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار عن البنود النقدية).

ب -تعديلات ناتجة عن مكاسب وخسائر من بنود حقوق الملكية النقدية.

[1] رياض عبد الله وطلال الججاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 343.

[2] المرجع السابق، ص: 344.

المبحث الثاني: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية

إن إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية يتطلب معرفة أهداف القوائم المالية وخصائصها، أهم مكوناتها وكيفية تحليلها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول:ماهية القوائم المالية

أولا: مفهوم القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية على أنها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشاة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكياتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.[1]

ثانيا: أهداف القوائم المالية:

ورد في الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة وتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية.[2]

كذلك ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية ولكنها لا توفر المعلومات الضرورية لقراء القوائم من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية.[3]

ولكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعية في عهدتها مما يساعد قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في المنشأة أو التنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو منشأة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها.[4]

---

[1] منور أوسرير ومحمد مجبر: **أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي، 2010، ص: 3.

[2] حسين قاضي ومأمون حمدان: **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة ، الطبعة الأولى، 2008، ص: 273.

[3] المرجع السابق، ص: 273.

[4] المرجع السابق، ص : 274.

ثالثا: خصائص القوائم المالية: من أهم خصائص القوائم المالية ما يلي: [1]

1- القابلية للفهم: أي فهمها يشكل مباشر من قبل القراء مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة.

2- الملائمة: وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة .

3- الموثوقية: ويقصد بها خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية.

4- القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنة المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض القوائم المالي للأحداث الاقتصادية.

وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة.

المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية

إن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق مكوناتها وهذا وفق لخصائصها الاقتصادية، وحسب معايير المحاسبة الدولية فإن مكونات القوائم المالية تتمثل فيما يلي: [2]

- الميزانية (قائمة المركز المالي)
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- جدول حسابات النتائج (قائمة التدفقات النقدية)
- جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة الأرباح المحتجزة)
- ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول حساب النتائج.

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص :274.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص: 22.

أولا: الميزانية:

1- تعريف الميزانية: في القرار المؤرخ في26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ، عرف الميزانية في الفقرة 1.220 على أنها: تصف بصفة منفصلة ، عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول: [1]

- ✓ **الأصول:** وتتكون من الأصول من العناصر التالية: [2]
  - التثبيتات المعنوية ؛
  - التثبيتات العينية ؛
  - الأصول المالية ؛
  - المخزونات ؛
  - حسابات الغير والتي تمثل ديون وحقوق الكيان تجاه الأطراف الخارجية وتشمل:
    - أصول الضرائبي (مع تبين الضرائب المؤجلة).
    - الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الممثلة، الأعباء الملاحظة مسبقا ؛
    - خزينة الأصول والعناصر المتماثلة لها، تمثل القيم النقدية الجارية المودوعة في البنك والصندوق والودائع تحت الطلب والتوظيفات قصيرة الأجل .
- ✓ **الخصوم:** وتشمل ما يلي:[3]
  - رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة مع ملاحظة رأس المال المدفوع، الاحتياطات، النتيجة الصافية للفترة ؛
  - الخصوم غير الجارية ذات فائدة ؛
  - الموردون والدائنون الآخرين ؛
  - خصوم الضرائب (مع ملاحظة الضرائب المؤجلة) ؛
  - مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة ؛
  - الخزينة السالبة ومعدلات الخزينة السالبة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص : 23.

[2] المرجع السابق، ص: 23.

[3] المرجع السابق، ص 23.

ثانيا: جدول حسابا النتائج:

1- تعريف جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ويأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية، الربح أو الخسارة.[1]

والمعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية: [2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال ؛
- منتجات الأنشطة العادية ؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية ؛
- أعباء المستخدمين ؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة ؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية ؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية ؛
- العناصر غي العادية (منتجات وأعباء) ؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع ؛
- النتيجة لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ثانيا: جدول سيولة الخزينة:

1- تعريف جدول سيولة الخزينة: هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القيمة الإستراتجية تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، وبهدف إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.[3]

---

[1] عبد الرحمان عطية: **المحاسبة العامة**، دار النشر جيطلي، الجزائر (برج بوعريريج)، 2009، ص: 10.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 24، 25.

[3] مدحت فوزي عليان الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

2- تبويب جدول سيولة الخزينة: يتمثل تبويب جدول سيولة الخزينة في مجمل العناصر التي تحتويها هذه القائمة وفيما يلي توضيح لكل منها: [1]

أ- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية: التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة بكسب الدخل مثل:

- المتحصلات من العملاء، والمتحصلات من الإيرادات الأخرى مثل الفوائد.
- المدفوعات للموردين والعاملين، المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب.

ب- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار: التدفقات المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية(الأصول الثابتة) وكذلك الاستثمارات الطويلة الأجل:

- متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل ؛
- مدفوعات لشراء أصول ثابتة أو استثمارات طويلة الأجل.

ج- التدفقات المالية إلي تولدها أنشطة التمويل: ترتبط مباشرة بتمويل المؤسسة نفسها وتتضمن المتحصلات أو المدفوعات من وإلى المستثمرين والدائنين مثل:

- متحصلات من زيادة رأس المال أو بيع أسهم الخزانة ؛
- متحصلات من القروض ؛
- سداد توزيعات الأرباح ؛
- شراء أسهم الخزانة ؛

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[2]

والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي : [3]

- النتيجة الصافية للسنة المالية ؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال ؛
- المنتوجات والأعباء والأخرى المسجلة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض،...) ؛

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[2] المرجع السابق، ص: 27.

[3] المرجع السابق، ص: 27.

– توزيع النتيجة والتخفيضات المقررة خلال السنة المالية.

خامسا: ملحق القوائم المالية

يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:[1]

– القوائم والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية ؛
– مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
– المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأمم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتصاد مع هذه الكيانات أو مسيريها ؛
– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

أولا : تعريف تحليل القوائم المالية

هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف لتقديم معلومات عن واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات مالية وغير مالية، بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .[2]

ثانيا : أهداف تحليل القوائم المالية: يمكن تلخيصها فيما يلي: [3]

– معرفة الوضع المالي للمؤسسة ؛
– الحكم على القدرة الكسبية للمشروع ؛
– وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية ؛
– الحكم على كفاءة الأداء المالي للمؤسسة ؛
– تقييم قدرة المؤسسة على تسيير التزاماتها القصيرة والطويلة الأجل ؛
– التعرف على نقاط ضعف المؤسسة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[2] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2009، ص: 71،72.

[3] المرجع السابق، ص:72.

ثالثا: مستويات تحليل القوائم المالية والأطراف المهتمة بالتحليل

1- مستويات تحليل القوائم المالية : وهناك ثلاثة مستويات رئيسية للتحليل وهي : [1]

أ -**على مستوى المشروع:** حيث يقوم المحلل المالي بجمع كافة المعلومات المتعلقة بالمشروع ويدرس ربحية وهيكل تمويله إضافة لكفاءته ونشاطه ويكون هذا التحليل إما بجمع مجموعة من النسب المالية والمؤشرات أو أن يقوم المحلل المالي بإجراء التحليل المقارن بين عدة سنوات.

ب على مستوى القطاع: حيث يتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بالقوائم المالية لمشاريع من نفس القطاع ولقد ظهرت أهمية هذا التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة فيما بينها وحاجة المستثمرين إلى وسيلة للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

ج- على المستوى العام: وهو التحليل الأمثل فهو يدرس المشروع وظروفه الاقتصادية وظروف القطاع الذي ينتمي إليه وظهرت أهميته هذا النوع من التحليل بعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتوجهها إلى مختلف الأسواق والدول وما ينتج عن ذلك من منافسة وبعض السياسات الدولية.

2- الأطراف الممتدة لتحليل القوائم المالية: تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما تقدمه من إجابات لتساؤلات مختلفة، ونذكر من هذه الأطراف: الإدارة ، المستثمرون الحاليون والمرتقبون الدائنون والبنوك.[2]

رابعا: أدوات تحليل القوائم المالية [3]

1- التحليل المقارن للقوائم المالية : وفقا لهذا التحليل فإن المحل المالي يأخذ ميزانيتين عموميتين أو أكثر للمشروع نفسه أو أن يأخذ قائمتي دخل للمشروع نفسه تخطيان فترتين مختلفتين ويقارنهما مع بعضهما أخذ بعين الاعتبار القائمة الأقدم زمنيا كأساس وذلك بهدف معرفة التغيرات التي تحصل في الأصول والخصوم كما يكشف التغيرات الحاصلة في الإيرادات والنفقات وهو الأمر الذي يمكن من الاختيار إما لاستمرار في المشروع أو عدمه.

---

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 75،76.

[2] سامي محمد الوقاد: **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، عمان، ص: 103.

[3] عبد الناصر إبراهيم نور وأخرون: **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2005، عمان، ص: 313، 314.

أ- أنواع التحليل المقارن للقوائم المالية:

- ✓ **التحليل الرأسي (العمودي):** يتم بنسب كل بند من بنود القوائم المالية إلى رقم معين من القائمة المالية نفسها، تنسب أصلا معينا إلى مجموع الأصول أو الخصوم.
- ✓ ما معينا لمجموع الخصوم ويتم التحليل الرأسي في جدول حسابات النتائج بنسبة كل بند من بنودها إلى رقم صافي المبيعات وفي قائمة جدول تغير الأموال الخاصة قد يتخذ رصيد الأرباح المحتجزة رقم أساس تنسب إليه بقية البنود في القائمة.
- ✓ **التحليل الأفقي الاتجاهات:** يتم التحليل الأفقي يأخذ أكثر من قائمة مالية ثم يتم مقارنة كل بند من البنود من فترة المحاسبة الأخرى بهدف استخراج التغيرات حيث يمكن أخذها بالأرقام المطلقة أو بالنسب المؤوية ويفيد هذا التحليل في دراسة نمو أو تقهقر بعض البنود لتسهيل معالجتها وتعزيز أسباب نمو أخرى .

المبحث الثالث: أثر التضخم على القوائم المالية

ينجز عن التضخم أثار عديدة على مستوى بعض العناصر التقليدية المكونة للإطار النظري للمحاسبة من مفاهيم وفروض ومبادئ نتيجة جمودها وعدم مواكبتها للتغيرات الاقتصادية، وكذلك فإن القوائم المالية تتأثر قيمتها المحاسبية بهذه الظاهرة حيث تبتعد عن الواقع الاقتصادي الحقيقي لها، نتيجة إتباع المؤسسة لسياسات وإجراءات محاسبية تقليدية.

المطلب الأول: أثر التضخم على المبادئ والفروض المحاسبية

تتمثل أثار التضخم على المبادئ والفروض المحاسبية فيما يلي: [1]

أولا: فرض وحدة القياس النقدي والتغيرات في الأسعار

إن السمة الأساسية التي يجب أن تتصف بها وحدة القياس هي صفة الثبات المطلقة غير أن وحدة القياس النقدي في المحاسبة لا تتسم بالثبات من قوتها الشرائية، وهو الانتقاد الجوهري لفرض ثبات وحدة القياس النقدي مما يثير الكثير من الجدل حول مدى صلاحية استخدام الوحدات النقدية كمقياس للقيمة ولإعداد القوائم المالية خاصة في ظل التغير في مستويات الأسعار.

ثانيا: ثبات طرق القياس والتغيرات في الأسعار

يدل ثبات على استخدام نفس الإجراءات والسياسات المحاسبية ونفس المفاهيم وطرق القياس لبنود القوائم المالية للمنشأة واستخدام إجراءات وطرق مختلفة للقياس ينتج عنه صعوبة فهم ومقارنة القوائم المالية وصعوبة التنبؤ بالاتجاهات الخاصة بنشاط المؤسسة، وصعوبة الفصل بين تغير البيانات نتيجة تعديل الإجراءات أو تغيرها بسبب العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ثالثا: موضوعية القياس في المحاسبة في ظل تغير الأسعار

لا يوجد موضوعية مطلقة في المحاسبة لأنها مسألة نسبية والدرجة العالية من الموضوعية والتحقق الموضوعي أمر مرغوب فيه ولكن حتى التمسك بالموضوعية التامة لا يعتبر كافيا لجعل القوائم المالية موضوعية، فمبدأ التكلفة التاريخية قد يكون موضوعيا في إثبات قيمة الأصول الثابتة لكن تتناقص موضوعيته في تقدير القيمة الدفترية التي يطرح منها قسط الاهتلاك الذي يدخل في حسابه العمل الزمني للأصل الثابت والذي يخضع للتقدير الشخصي وهو ما يؤيد عدم وجود موضوعية مطلقة.

[1] مدحت فوزي عليان وادي، المرجع سبق ذكره، ص: 52، 53.

رابعا: الأهمية النسبية والتغيرات في الأسعار

إن الأهمية النسبية للبنود الواردة بالقوائم المالية تؤثر على طريقة معالجة هذه البنود في الدفاتر والمشكلة تنحصر في إيجاد مقياس للأهمية النسبية، فهناك من يرى أن الأهمية النسبية تتحدد على أساس صلة العنصر بالدخل الجاري بعد الضريبة، والجدير بالذكر أن التضخم يؤثر بشكل كبير على الدخل الجاري قبل وبعد الضريبة مما يوضح أن مشكلة التغيرات في المستويات الأسعار في حالة استمرارها يصبح الإفصاح عنها ذو أهمية نسبية كبيرة وذلك لأن البيانات أصبحت مضللة.

خامسا: مبدأ الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح أهم هدف للمحاسبة لأن الإفصاح يهتم بوظيفة التوصيل، فهو يعني استخدام الوسائل والأساليب الفنية بهدف تقديم كمية من المعلومات المحاسبية الكافية لمستخدمي القوائم المالية والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم المختلفة تدعيما لأداء وظيفة الإعلام المحاسبي، ولذا لا بد من أن تكون المعلومات المالية غير مضللة ولها من الشروط والمعايير ما يجعلها صالحة لمستوى الإفصاح، ومفهوم المحاسبة من أثار التضخم يدعم ويتفق مع مبدأ الإفصاح المحاسبي وأن تجاهل التضخم لوحدة النقد يتعارض مع هذا المبدأ، يعتبر هذا حسب FASB وهو الإفصاح الإعلامي والذي يحول القوائم المالية التقليدية إلى قوائم ذات الإفصاح تثقيفي. [1]

سادسا: مفهوم الحيطة والحذر والتغيرات في مستوى الأسعار [2]

يعتمد مفهوم الحيطة والحذر على بندين هما:

- ضرورة أخذ الخسائر والأعباء المتوقعة في الحسبان ؛
- عدم الاعتراف بالأرباح المنتظرة إلا في حالة تحقيقها.

ويرى البعض أن تطبيق مفهوم الحيطة والحذر لا يلي الخصائص النوعية للمعلومات خاصة الملائمة والموثوقة وقابلية المعلومات للمقارنة والثبات، إضافة إلى ذلك هذا المفهوم ينتج عن تطبيقه معلومات مشوهة تؤدي إلى اتخاذ قرارات مضللة وهو ما يتناقض جوهريا مع التوجه العام للإطار المفاهيمي في النموذج المعاصر بنظرية المحاسبة وعليه تقل أهمية مفهوم الحيطة والحذر في سياق هذا الإطار، هذا ويمكن تطوير هذا المفهوم لا بد من تكوين احتياطات ومخططات في ظل التغير في مستويات الأسعار،

---

[1] رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، دار وائل للنشر والتوزيع، ص :347

[2] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

فيتم تعديل مفردات القوائم المالية في الوحدة الاقتصادية وفقا للأرقام القياسية العامة حتى تساير القوة الشرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

سابعا: مفهوم المحافظة على رأس المال وتغير الأسعار

لا يمكن القول بأن هناك أرباحا قد تحققت في دورة محاسبية إلا بعد المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال، وعلى ذلك فإن الدخل هو المقدار الذي يمكن توزيعه بحيث تكون القوة الشرائية لرأس المال وعلى ذلك فإن الدخل هو مقدار الذي يمكن توزيعه بحيث تكون القوة الشرائية لرأس المال في نهاية الفترة كما هي في بداية الفترة، وإن المحافظة على رأس المال من أهم أهداف محاسبة التضخم من خلالها يتم المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر وفق نموذج التكلفة الخارجية المعدلة.[1]

المطلب الثاني: أثر التضخم على قائمة الميزانية وجدول حساب النتائج

أولا: أثر التضخم على عناصر قائمة الميزانية

بما أنه تتم المحاسبة وفق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود فإن بنود الميزانية تتأثر بظاهرة التضخم النقدية منها وغير النقدية، خاصة العناصر غير النقدية لأنها تبقى في المؤسسة لفترة طويلة، سنتطرق فيما يلي إلى أهم تلك الآثار على مختلف بنود الميزانية.

1- الأصول الثابتة: وتتمثل أثار التضخم على الأصول الثابتة فيما يلي: [2]

- تظهر الأصول الثابتة في قائمة الميزانية والمنتقاة مند فترة طويلة بقيمة محاسبية (دفترية) تبتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية بسبب مرور وقت طويل على اقتنائها وبسبب التقدم التكنولوجي الحاصل وارتفاع في الأسعار ونتيجة لذلك ينشأ فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية، بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في الميزانية، بالإضافة إلى ذلك فإن القيم الإجمالية لتلك الأصول تحتوى على عناصر ثم اقتنائها في فترات مختلفة مما يؤدي إلى الجمع بين أصول مختلفة من حيث الوحدات النقدية المقيمة بها ؛
- عدم كفاية أقساط الاهتلاك لاستبدال الأصول الثابتة بأصول جديدة لها نفس القوة الإنتاجية للأصول القديمة لأن أقساط الإهتلاك السنوية حسبت على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة للأصول الثابتة، فالاهتلاكات من الناحية المالية تعد تخصيصا من أجل استرجاع المبلغ المتفق عليه في شراء الأصل وذلك طيلة مدة حياته، الأمر الذي يستلزم إتباع رأي المفكر Rives-Lange والذي أكد على ضرورة

---

[1] مدحت فوزي عليان، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[2] بدوي إلياس، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

إضافة اهتلاكات تكميلية للاهتلاكات المحسوبة وقد يطلق عليها تسمية اهتلاكات استثنائية بغية المساعدة في تجديد الأصول الثابتة، ومن تم المحافظة على المعنى الاقتصادي لقائمة الميزانية، وهذه الاهتلاكات التكميلية تدخل ضمن المصروفات الاستثنائية، كما أن هذه الاهتلاكات قد لا تخصم من الربح الخاضع للضريبة بهدف تشجيع الشركات على إتباع هذا الأسلوب بالتعجيل في حساب الاهتلاكات خلال فترة التضخم.

- يؤدي انخفاض أقساط الاهتلاك عن قيمتها الحقيقية إلى زيادة الربح التشغيلي مما يؤدي إلى ظهور أرباح مبالغ فيها بمقدار الفرق بين أقساط الاهتلاك بناء على التكلفة التاريخية وقسط الاهتلاك بناء على التكلفة المعدلة.
- يدفع تجاهل التغيرات في مستوي الأسعار إلى المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر بدرجة أكبر من المغالاة في صافي الربح، حيث يتم تضخيم بسط النسبة المتمثل في صافي الربح وتقليل مقام النسبة عن طريق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية(السوقية).

2- المخزون السلعي:

يتميز المخزون بعدم بقائه فترة طويلة داخل المؤسسة، والتجديد والحركة المستثمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين تكلفته التاريخية وقيمته الحالية في ظل الارتفاع البطء للأسعار، وتبتعد عنها إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار، وعليه من غير الممكن الاعتماد على التكلفة التاريخية لتقييم المخزون، لذلك عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى انخفاض كميته المادية ومن ثم يتشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة، كما يظهر المخزون في الميزانية في ظل انخفاض قيمة النقد بقيمة منخفضة، وتزداد أهمية هذه القيمة أو تنخفض بحسب معدل دوران المخزون وبحسب الطريقة المستخدمة في التقييم، فالمؤسسات التي تقوم بتسعير المنصرف من المخزون على أساس الوارد أخيرا الصادر أولا (Lifo) سوف تتأثر بدرجة أقل حدّة من المؤسسات التي تستخدم سياسات بديلة مثل الوارد أولا صادر أولا (Fifo)، لذا يتعين عادة تكوين مخصص لانخفاض قيمة المخزون حينما تكون قيمته عند الجرد اقل من تكلفته التاريخية.[1]

3- البنود النقدية المدينة والدائنة:

- يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة ارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، لأن قيمة المقدار الثابت من وحدات نقدية بما تحتويه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات، سوف تنخفض حيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد اقل من الوحدات النقدية بسبب انخفاض قوتها الشرائية.

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص 69.

– ويترتب على الخصوم النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لأنها تمثل التزامات مقاسة بوحدة نقد تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد وقت نشوء هذه الالتزامات، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار.[1]

4– رأس المال:

قد تستخدم بعض الوحدات الاقتصادية الربح استخدامات داخليا كإجراء توسعات وبعض الوحدات قد تعتبر أرباحها في ظل مبدأ التكلفة التاريخية قابل للتوزيع وبالتالي تقوم بتوزيعه بعد دفع الضرائب عليه وهي بذلك بقوم بتوزيع جزء من رأس المال بطريقة قد يؤدي إلى تأكل رأس المال لأنه في ظل وجود أرباح مضخمة فأي توزيعات له ستتسبب في تأكل رأس المال نتيجة لارتفاع قيمة تلك التوزيعات.[2]

ثانيا: اثر التضخم على عناصر جدول حساب النتائج

يؤدي تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود إلى تأثيرات على جدول حساب النتائج وهذا كما يلي: [3]

1– أرباح المؤسسة التي تظهر بالقوائم المالية أرباح صورية وليست حقيقية:

في ظل مبدأ التكلفة التاريخية تظهر الإيرادات في القوائم المالية معبرا عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام، بينها تقابلها بعض المصروفات كالاهتلاكات وتكلفة المبيعات التي تظهر معبرا عنها بوحدات نقدية غير متماثلة هي خليط من الوحدات النقدية لفترات سابقة والسائدة خلال العام، وحتى يتم قياس أرباح المشروع على أساس سليم ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات استخدمت في سبيل الحصول على الإيرادات ويستخدم لهذا الغرض احد الأرقام القياسية العامة أو الأرقام القياسية الخاصة لتعديل كل مفردة من مفردات مصروفات وإيرادات المنشأة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح.

2– سداد ضرائب على أرباح صورية:

إن إخضاع الأرباح المحققة وفقا لأساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئيا تحمل رأس المال هذه الضريبة وتقتطع منه علاوة وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض الشركة للخطر.

---

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

[2] المرجع السابق، ص : 71.

[3] مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص : 120، 121.

3- تحديد سعر البيع في ضوء تكاليف تاريخية:

إن استعمال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملائمة التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية بالإيرادات التي تعكس مستويات أسعار جارية مما يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المنتج.

المطلب الثالث: موثوقية القوائم المالية في ظل التضخم

سنتطرق فيما يلي إلى واقع المعلومات المالية والمحاسبية في ظل تجاهل انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية:

أولا: عدم قابلية المعلومات المالية للمقارنة وعدم التجانس

تتأثر الوحدة النقدية ارتفاعا وانخفاض نتيجة للتغير في المستوى العام للأسعار فتزداد أو تنقص القوة الشرائية لها تبعا لتغير الأسعار، فإن إجراءات المحاسبة التقليدية في ظل تغيرات الأسعار تجمع أرقاما غير معبر عنها بنفس النوع من وحدة القياس، ولقد أوضحت المشكلة هيئة المحاسبين القانونين بأمريكا: " إن الدولار كأسلوب من أساليب القياس الحاسبي مرن وغير مستقر، فإذا نظرنا للدولار على أساس مقدرته على شراء السلع والخدمات، فإنه يعبر عن أشياء مختلفة في التواريخ المختلفة، وعليه من المناسب أن نميز بين دولار 1940م ودولار 1960م"، حيث إن كلا منهما يمثل كمية مختلفة من القوة الشرائية العامة، أي يمثل كمية مختلفة من السلع والخدمات، فالدولار عند نقطتين مختلفتين من الزمن لا يمكن جمعه أو طرحه أو مقارنته بأية طريقة أخرى نتوقع بواسطتها أن نحصل على نتائج ذات دلالة أو معني.[1]

إذن لا تعتبر وحدة النقد لتي تستخدم في عملية القياس المحاسبي وحدة قياس ثابتة أو موحدة، مثلا فإن القيم التي تظهر بها التكاليف المختلفة في قائمة نتائج المؤسسة في ظل القواعد المحاسبية المتعارف عليها لا يمكن تجمعها رياضيا بطريقة ذات دلالة للوصول إلى إجمالي التكاليف الحقيقية، ومن ناحية أخرى لا يمكن إجراء المقارنات بين القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة في إثبات الإيرادات وتكاليف الحصول عليها.[2]

---

[1] كركاشة حسين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] المرجع السابق، ص: 71.

مما سبق فإن عدم مراعاة التغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية يترتب عنه أخطاء في القياس المحاسبي، والتي تجعل المعلومات المحاسبية غير متجانسة فيما بينها وغير قابلة للمقارنة.[1]

ثانيا: نقص ملائمة المعلومات المالية

إن عدم قابلية الأرقام المحاسبية ذات التواريخ المختلفة للمقارنة على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق بدراسة سلوك الاتجاهات المختلفة في الزمن من القيم المحاسبية مستقبلا، حيث تعتبر خاصية الملائمة عن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عن الأحداث المستقبلية مثل التغير في سعر السهم وتوزيعات الأرباح، فإن التضخم يؤثر سلبا على إمكانية التنبؤ بأسعار الأسهم ويؤدي إلى فقدان الربح المحاسبي لصفة الاستقرار ويضعف ارتباطه بالتغيرات في أسعار الأسهم، فيؤدي ذلك إلى وجود معلومات لا تناسب في اتخاذ القرارات فإدارة المؤسسة يعتمد بشكل أساسي على البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات المختلفة، كما تعتمد عليها جهات أخرى متعددة في علاقاتها بالمؤسسة، وكلما كانت البيانات المحاسبية دقيقة وحقيقية كلما كان موقف هذه الجهات أفضل في اتخاذ القرارات السليمة، وبدون ذلك تكون عملية اتخاذ القرارات مضللة.[2]

إن حاملي الأسهم والسندات بصفة عامة يحتاجون إلى اتخاذ قرارات استثمارية بشأن شراء الأسهم وبيعها، وهذا يحتاج في الغالب إلى بيانات عن الأرباح المتوقعة والمركز المالي والمقدرة على السداد، وهناك أساليب تحليلية متعددة لتحقيق ذلك وكلها تعتمد على بيانات متعلقة بالمستقبل، ولا يمكن الاعتماد على البيانات التاريخية فقط في اتخاذ مثل هذه القرارات، لذلك وجب تعديل تلك البيانات التاريخية بما يخدم اتخاذ القرارات ويخدم عملية التنبؤ.[3]

ثالثا: نقص الموثوقية في المعلومات المالية

إن خاصية الموثوقية تتمثل أساس صدق وعرض الحقائق الاقتصادية لعناصر القوائم المالية، وهو ما لا يتوفر في أوقات التضخم نتيجة ظهور المعلومات بالتكلفة التاريخية وغياب القوة الشرائية الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية مما يصعب عملية إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية، كما أن الربح المحاسبي في فترة التضخم يعطي صورة غير سليمة عن أداء الإدارة لعدم إمكانية الوقوف على مدى قدرة الإدارة على القدرة التشغيلية للمؤسسة وكذلك المحافظة على القدرة الشرائية لرأس

[1] كركاشة حسين، المرجع السابق، ص: 71.
[2] المرجع السابق ، ص: 72.
[3] المرجع السابق، ص: 72.

المال، وذلك لأنه تم مقابلة الإيرادات المقيمة في الغالب بالأسعار الجارية مع نفقات مقيمة بأسعار تاريخية. [1]

كذلك فان معلومات التكلفة التاريخية المقدمة هي معلومات قابلة للتحقق لأنها مؤيدة بمستندات ثبوتية ولكنها غير صادقة في التعبير عن الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة ، لذلك فهي غير موثوق بها ولا يمكن الاعتماد عليها بسبب التناقض الموجود بين تحقيق شرط قابلية التحقق وتجاهل شرط الصدق في التعبير.

وبصفة عامة فان إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في وجود ظاهرة التضخم ينتج عنه قوائم مالية غير قابلة للتفسير ولا تعبر عن الحقيقة وتفتقر إلى القابلية للمقارنة والملائمة والجدول التالي يلخص الآثار المحاسبية السابقة .[2]

[1] رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

[2] رضوان حلوه حنان: النموذج المحاسبي المعاصر مرجع سبق ذكره، ص: 199.

الجدول رقم(01): أثر التضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة

عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة	أثار التضخم
أهداف القوائم المالية	يؤثر التضخم سلبا على قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالتغير في أسعار الأسهم وعلى إمكانية تقييم أداء الإدارة.
فرض ثبات وحدة النقد	يؤدي التضخم غلى عدم صحة هذا القرض مما يؤدي إلى عدم صحة العمليات الحسابية التي تجري عليها الأرقام الموجودة بالقوائم المالية لعدم تساوي القوة الشرائية لوحدة النقد بين السنوات المختلفة.
مبدا التكلفة التاريخية	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى عدم إظهار التكلفة التاريخية للعناصر والقوائم المالية للحقائق الاقتصادية التي ترتبط بهذه العناصر.
مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات	يؤدي التضخم إلى مقابلة الإيرادات المقاسة بالأسعار الجارية مع المصروفات المقاسة بالأسعار التاريخية، مما يؤدي إلى عدم إظهار الربح الحقيقي للمنشأة.
ملائمة المعلومات المحاسبية	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى التأثير سلبا على ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات وإضعاف القدرة التنبؤية لهذه المعلومات
موثوقية المعلومة (درجة الاعتماد عليها)	يؤثر التضخم على ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية لعدم ارتباطها بالحقائق الاقتصادية الخاصة بعناصر القوائم المالية
إمكانية المقارنة	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى اختلاف القوة الشرائية لعناصر القوائم المالية في السنوات المختلفة، مما يصعب من عملية إجراء المقارنات بين هذه القوائم ما لم تعدل المعلومات المحاسبية بالمستوى العام للاسعار

المصدر : بدوي إلياس ، مرجع سبق ذكره، ص: 103

خلاصة :

من خلال ما تقدم عرضه نقول بأن للتضخم أثار بالغة الأهمية على مستوى الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية مما ينتج عن ذلك عرض قوائم مالية تتسم بالخداع وتبتعد عن الواقع الاقتصادي الفعلي لها، ينتج كل هذا في ظل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات وحدة النقد المرتبطة به، حيث أنهما تؤديا إلى :

ظهور ربح الدورة بشكل مضخم، توزيعات وهمية على المساهمين، دفع ضرائب على الأرباح زائدة عن قيمتها الفعلية، عدم المحافظة على رأس المال الحقيقي للمؤسسة، خسائر في حيازة الأصول النقدية، عدم قابلية الأرقام المحاسبية للمقارنة نتيجة تغير وحدة القياس المحاسبي، نقص الموثوقية في القوائم المالية وعدم ملائمة القوائم المالية لاتخاذ القرار.

الفصل الثالث :

معالجة القوائم المالية من أثر التضخم وفق معايير المحاسبة الدولية

- المبحث الأول : معالجة أثر التضخم وفق معيار المحاسبة الدولي الخامس عشر.

- المطلب الأول : مضمون المعيار.
- المطلب الثاني : الإضاحات التي جاء بها المعيار.
- المطلب الثالث : الاستجابات للتغيرات في الأسعار.

- المبحث الثاني : معالجة أثر التضخم وفق معيار المحاسبة الدولي التاسع و العشرون .

- المطلب الأول : مضمون المعيار .
- المطلب الثاني : هدف المعيار وأهميته.
- المطلب الثالث :طرق معالجة القوائم المالية التي جاء بها المعيار.

خاتمة

من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الدولي الراهن مشكلة التضخم، حيث تؤثر هذه الظاهرة على مبدأ التكلفة التاريخية بشكل خاص و على القوائم المالية بشكل عام، و بذلك فإن النظام التقليدي للقياس المحاسبي و المبني على أساس التكلفة التاريخية و المستند على أساس ثبات وحدة القياس يعاني من قصورا واضحا تنعكس آثاره على مخرجات هذا النظام(القوائم المالية) مما يقلل من ملاءمتها في اتخاذ القرارات خاصة في فترة ارتفاع الأسعار.

و نتيجة للآثار السلبية للتضخم على القوائم المالية وجب على المحاسبة توفير أساليب قياس محاسبية تؤدي إلى مخرجات تتصف بالكفاءة في إظهار حقيقة العمليات و تفصح عن كل ما يمكن أن يؤثر على المعلومات المالية و المحاسبية لكي تصل في الأخير إلى معلومات ذات قيمة اقتصادية تفيد ذوي المصالح مع المؤسسة في اتخاذ القرار.

نتائج الدراســـة:

- إن ظاهرة التضخم لها آثار وخيمة على القياس المحاسبي في ظل الاعتماد على المحاسبة التقليدية عند استخدام نموذج التكلفة التاريخية و في ظل ثبات وحدة القياس.
- البيانات المحاسبية المعدة على أساس تاريخي في ظل ارتفاع الأسعار تكون مضللة و غير معبرة عن الحالة الحقيقية للمؤسسة.
- تعتبر القوائم المالية مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، تتوقف فاعليتها فيما تحتويه من معلومات مالية ومحاسبية ذات قيمة اقتصادية تفيد في اتخاذ القرار.
- لتحقيق خاصيتي الموثوقية و الملائمة على القوائم المالية في وجود ظاهرة التضخم، يجب أن تعدل عناصرها غير النقدية بإتباع طريقة القيمة الجارية و التكلفة التاريخية المعدلة.
- لقد جاء في معايير المحاسبة الدولية، معيار المحاسبة الدولي الخامس عشر و معيار المحاسبة الدولي التاسع و العشرين اللذان تضمنا كيفية معالجة آثار التضخم على القوائم المالية.

التوصيـات:

بناءا على الفصول المتناولة في الدراسة و النتائج التي توصلنا إليها نقترح ما يلي :

- من أجل اتخاذ قرارات صائبة، يجب اعتماد قوائم مالية تتوفر على خاصيتي الموثوقية و الملائمة.
- عقد ندوات و مؤتمرات متخصصة في تقنيات محاسبة التضخم.
- أن تقوم المؤسسات في نهاية كل سنة بمراجعة جميع بنود قوائمها المالية إن كانت قيمتها تعكس الأسعار السوقية.

- أن تقوم المؤسسات بتدريب محاسبيها على طرق معالجة القوائم المالية من آثار التضخم، و التخلي عن أساليب التقليدية للقياس المحاسبي.

أفـــاق الدراســـة:

يعتبر موضوع معالجة أثار التضخم على القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية من الموضوعات الجديدة والمتجددة التي ألقت بظلالها في السنوات الأخيرة على الأدبيات المحاسبية لاسيما بسبب توحيد معايير المحاسبة الدولية، بحيث يشكل هذا الموضوع فضاء ا واسعا لأبحاث مستقبلية عديدة، وما دراستنا هذه سوى خطوة لإبراز أهمية هذا الموضوع.

قائمة المصادر و المراجع

قائمـــة المراجـــع:

أولا : المراجع باللغة العربية:

1 – حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد**" ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

2 – حسين القاضي ومأمون حمدان، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

3 – حسين القاضي ومأمون حميدان، "**المحاسبة الدولية ومعايرها** "، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.

4 – خالد أحمد سليم شبكة، "**التضخم وأثره على الدين**"، دار الفكر الجامعي، 2008.

5 – خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014.

6 – رضوان حلوه حنان، "**النموذج لمحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

7 – رضوان حلوه حنان، "**بدائل القياس المحاسبي المعاصر**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2003.

8 – رياض عبد الله وطلال حجازي، "**نظرية محاسبية**" ،دار اليازوري للنشر، عمان، 2009.

9 – ريتشارد شروید وأخرون، "**نظرية المحاسبة**" ، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياض، 2006.

10 – سامي محمد الوقاد، "**نظرية المحاسبة** " ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

11 – سعيد سامي الحلاق وحمد محمود العجلوني، "**النقود والبنوك والمصاريف المركزية**"، دار اليازوري للنشر، عمان، 2010.

12 – طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، "**مدخل إلى علم الاقتصاد** "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009.

13 – عبد الرحمان عطية، "**المحاسبة العامة**"، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.

14 – عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون،" **أصول المحاسبة المالية** "، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

15 – علي عبد الوهاب نجاء،" **الاقتصاد الجزئي**"، دار التعليم الجامعي، 2014.

16 – محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر العربي، الإسكندية، 2011.

17 – مؤيد راضي خنفر وغسان خلال المطارنة، "**تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي** "، الطبعة الثانية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

18 – بدوي إلياس، "**دور تطبيق النظام المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في معالجة أثر التضخم**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2011–2012.

19 – جميلة بن هجيرة، "**أثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية** "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلو م المالية والمحاسبية، جامعة قصدي مرباح– ورقلة 2013.

20 – حسين عبد الجليل آل غزوي، "**المعايير المحاسبية الدولية**"، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011.

21 – كركاشة حسين، "**أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية** "، دراسة ميدانية ، مذكرة لنيل الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2011–2012.

22 – مدحت فوزي عليان وادي، "**أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

ثالثا: المداخلات والمقالات

23 – منور أو سرير ومحمد محبر، "**آثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية** "، المركز الجامعي الوادي، 2010.

24 – أحمد قايد نو الدين، "**الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم عن القوائم المالية**" الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

رابعا: القوانين (المصادر)

25 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009.

خامسا: الموقع الإلكتروني

26 – http://sqarra-wordpress.com/ias.

27 –http:// www.kartakji.com.

28 – http://www.startimes.com